

الفساد السياسي والاقتصادي في ظل العولمة: دراسة نظرية تحليلية

رمزي محمود ردايدة*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العولمة بآلياتها وقيمتها المختلفة على الفساد السياسي والاقتصادي، حيث تُسلط الضوء على مفهوم العولمة وأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما تُناقش مفهوم الفساد السياسي والاقتصادي، وأنواعه المختلفة، ثم تُعالج تأثير العولمة على ممارسات الفساد من خلال أربعة مداخل نظرية هي المدخل الفردي، المدخل الاجتماعي، المدخل السياسي، والمدخل الاقتصادي، وقد خلُصت الدراسة إلى أن هناك ازدواجية في تأثير العولمة على ممارسات الفساد، فهي من ناحية تُقلل منها تحت تأثير آليات ومعطيات تفرضها، ومن ناحية أخرى تُقدم تسهيلات وظروفاً جديدة تؤدي إلى زيادة هذه الممارسات.

الكلمات الدالة: العولمة، الفساد السياسي والاقتصادي، مداخل نظرية، الأنظمة السياسية.

المقدمة

والاقتصادي، فظاهرة العولمة وما تحملها من متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية، وما أحدثته من تطورات وتأثيرات، أدت إلى تنامي الترابط والتشابك الدولي، بحيث أصبح من الصعوبة الفصل بين ما هو داخلي وخارجي، أي إن الدولة أصبحت تتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الدولية، من هنا تأتي فكرة تأثير العولمة على ظواهر سياسية واقتصادية داخلية كظاهرة الفساد، وبذلك فإن مشكلة الدراسة تتبلور حول معرفة تأثير التشابك والترابط الدولي المتزايد على ظاهر الفساد، وتحديد الظروف والآليات التي تفرضها العولمة وتؤثر من خلالها على ممارسات الفساد، وبالتالي معرفة ما إذا كانت معطيات العولمة ستزيد من هذه الممارسات أم ستقلل منها.

أهمية الدراسة

يُلاحظ منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي الحديث المتزايد- وخاصة في الدول النامية- عن الديمقراطية والإصلاح السياسي والتنمية السياسية والحكم الصالح، والتي يُعتبر الفساد من أهم العوامل المعيقة لتحقيقها، ولذلك فإن هذه الدراسة في معالجتها لموضوع الفساد والظروف المؤثرة عليه يمكن الاستفادة من نتائجها عملياً في مكافحة الفساد وأسبابه، كما تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول بناء مداخل نظرية لتحليل ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي ومدى تأثير ممارساتها بالظروف والمتغيرات الدولية ضمن نظرة شمولية، بحيث تُعالج أسباب الفساد ضمن هذه المداخل وتحاول من خلالها تحليل تأثير أبعاد العولمة المختلفة على ممارسات

تُعتبر ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي من الظواهر التي نالت اهتماماً كبيراً عبر التاريخ، والذي يُمكن إرجاعه إلى كتابات أفلاطون وأرسطو حول فساد الحكومات والديكتاتوريات، ويُلاحظ أن هناك تنامياً متزايداً في الاهتمام العالمي بها منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، سواء على المستوى النظري الأكاديمي أو المستوى العملي، حيث برزت ظاهرة الفساد كقضية سياسية عالمية.

وقد تراكب ذلك مع تطورات نوعية وكمية هامة يشهدها المجتمع العالمي بوحدها المختلفة تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية والفكرية في ظل العولمة، حيث تقوم هذه الأخيرة بهذا الدور نتيجة لما تُحدثه من تغيير مُتسارع يؤثر على البيئة السياسية والاقتصادية سواء داخل الدولة أو خارجها، ونتيجة لما يرتبط بها من أبعاد وآليات تعمل في نطاق عالمي كثرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنتمي دور الشركات متعددة الجنسية، وحرية التجارة، وانتهاج سياسات اقتصاد السوق والخصخصة، وغيرها من الآليات والقيم التي من الطبيعي أن تؤثر في ممارسات الفساد سلباً أو إيجاباً.

وتأتي هذه الدراسة في محاولة لمعرفة تأثير العولمة بآلياتها ومعطياتها وقيمتها المختلفة على ظاهرة الفساد السياسي

* كلية الملك طلال للأعمال والتكنولوجيا، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/3/23، وتاريخ قبوله 2015/6/5.

الفساد سلباً أو إيجاباً، وهي بذلك تُشكل إضافة في هذا المجال.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، ويتفرع من ذلك الأهداف التالية:

1. معرفة المداخل النظرية التي تُفسر العلاقة بين العولمة والفساد السياسي والاقتصادي.
2. التعرف على البيئة السياسية والاقتصادية التي تخلفها العولمة وتؤثر من خلالها على ممارسات الفساد.
3. معرفة طبيعة القيم التي تفرضها العولمة، ومدى تأثيرها على ممارسات الفساد.
4. تحديد طبيعة تأثير العولمة على بنية العلاقات الاجتماعية وانعكاس ذلك على ممارسات الفساد.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- ثمة علاقة مزدوجة بين العولمة بقيمها وآلياتها ومعطياتها وبين ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي.
- هناك علاقة مزدوجة أكثر وضوحاً بين تأثير العولمة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وبين ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي.
- ثمة علاقة إيجابية بين تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية في ظل العولمة وبين تراجع مستويات الفساد وتعزيز مكافحته.

منهجية الدراسة

ستستخدم هذه الدراسة منهج تحليل النظم لدراسة تأثير البيئة الدولية والجانب الحركي فيها على ممارسات الفساد، باعتبار أن الظروف والآليات التي تُوجدتها العولمة تُشكل مدخلات جديدة تتطلب التكيف معها، وكونها دراسة ذات طبيعة نظرية، فسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة تأثير معطيات العولمة على الفساد نظرياً.

وسيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول سيعالج مفهوم العولمة وأبعادها، والثاني مفهوم الفساد ومستوياته، والثالث مداخل تفسير أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي.

الدراسات السابقة

تتباين الدراسات التي تناولت موضوع الفساد وتأثره بالظروف والمتغيرات العالمية من حيث الجزئية التي تُركز

عليها، أو من حيث طابعها النظري، أو مدى اعتمادها القياس والتحليل، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة (جلين، 2000) حول تعولم الفساد والتي عالجت أسباب تفجر ظاهرة الفساد في عقد التسعينيات من القرن الماضي وتحولها من مشكلة وطنية إلى مشكلة ذات طابع عالمي، وترى أن أسباب ذلك متنوعة وترتبط بشكل أساسي بالعولمة والظروف والتغيرات التي أوجدتها، وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على آليات العولمة الاقتصادية كالشباك التجاري والمالي المتزايد وتأثير الشركات وممارسات الشركات متعددة الجنسية، وتخلص إلى أن العولمة طريق ذو اتجاهين، فهي تسهل الفساد بطريقة أو بأخرى، وتساعد على مكافحته بغير ذلك من الطرق.

- وتحدد دراسة (ليكن، 2003) مجموعة الآليات التي تفرضها العولمة وتؤثر من خلالها على ممارسات الفساد، ويشمل ذلك الثورة التكنولوجية، وسقوط الحواجز أمام حركة الاستثمارات والتجارة، ترى الدراسة أن انتهاء الحرب الباردة وزيادة تبني آليات السوق أدت إلى زيادة فرص الكسب غير المشروع، فضلاً عن عمليات الكشف والانفتاح المرجحة، ومن ناحية أخرى تشير الدراسة إلى دور العولمة في تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد على المستوى العالمي، وعلى صعيد المعاهدات والمنظمات الدولية بشكل خاص.

- وتناولت دراسة (Sandholtz, 2003) تأثير التكامل الدولي المتزايد على ظاهرة الفساد في عدد من الدول ضمن مجموعة من المؤشرات بأبعاد محلية ودولية، وخلصت إلى أن الأبعاد المحلية كالتنمية الاقتصادية وتقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد تقلص من مستويات الفساد في الدولة، أما في الأبعاد الدولية، فإن التكامل الدولي يجعل تكلفة ممارسات الفساد أكبر، وانخراط الدولة بدرجة أكبر في النشاطات العالمية يجعل مستويات الفساد فيها أقل.

- أما دراسة (الكبيسي، 2005) فقد ركزت على الفساد الإداري وماهيته، وسلطت الضوء على خصائصه وأشكاله وبعض أساليبه الحديثة كجزء من الفساد العالمي الجديد، كما عالجت الدراسة الفساد الإداري كإحدى آليات العولمة، والفساد والعولمة في البيئة العربية، لتخلص إلى أن العولمة تروج لفكرة تقبل الفساد والتعايش معه، أكثر من تركيزها على مكافحته ورفضه أو الدعوة إلى تشجيعه وتقبله كسلوك مجرد عن نتائجه، وأن الفساد في ظل منطلقات العولمة ونظمها صار مألوفاً بدرجة أكبر.

- وفي إطار تناولها لمفهوم وتحليل الليبرالية الجديدة لظاهرة الفساد السياسي، اهتمت دراسة (Gerring, 2005) بتأثير

الظروف الاقتصادية فيها والتي قد تغذي الميول للفساد أو نقل منه، وانطلاقاً من هذه الأطر تحاول الدراسة معرفة أثر العولمة ومعطياتها المختلفة على ممارسات الفساد وأسبابها، وهو ما لم تغطه الدراسات السابقة.

ويُضاف إلى ذلك أن أغلب الدراسات السابقة عالجت موضوع الفساد وتأثره بظروف البيئة العالمية الجديدة بالمطلق، دون أن تحدد شكل الفساد إن كان إدارياً أو سياسياً أو اقتصادياً، وهو ما تتميز به هذه الدراسة من كونها تعالج موضوع الفساد السياسي والاقتصادي دون غيره.

المبحث الأول: مفهوم العولمة و أبعادها

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول لمناقشة مفهوم العولمة، والثاني لمعالجة أبعادها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة

يعود استخدام كلمة العولمة إلى عام 1961م، حيث كان قاموس ويبستر أول من عرّفها بأنها: "إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً" (Merriam-Webster, 1990)، أي نقله من حيز المحدود (الدولة) إلى اللامحدود، ليكون العالم كله إطاراً للحركة والتعامل والتبادل والتفاعل، على اختلاف صورته: السياسية والاقتصادية والثقافية (مصطفى، 1998).

ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين أصبح مصطلح العولمة مألوفاً في الدوائر الأكاديمية ومفهوماً شائع الاستخدام، وقد دفع باتجاه ذلك، التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات من ناحية، وانهار المنظومة الاشتراكية من ناحية أخرى، مما ساعد على ظهور النزعة الإنهائية (Endism) وحديث النهايات المرتبطة بالعولمة "كنهاية التاريخ" و "نهاية الجغرافيا" و "نهاية الدولة القومية" (عبد الحى، 2001).

ويشير مفهوم العولمة إلى التوجهات المتمثلة سواء في كثافة التفاعلات الدولية، أو في المدى الذي تحدث فيه هذه التفاعلات، فهي تمثل عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات، وتنتمي شبكات الاعتماد المتبادل على صعيد العالم كله وعلى نحو أكثر وأكثف، وبشكل يكون فيه تأثير الأحداث في أي منطقة من العالم متزايداً أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات، ضمن مناطق أخرى بعيدة عن مركز تلك الأحداث (سميث، 2004)، وتتضمن العولمة زيادةً في تقارب المسافات وانكماش وتقليص العالم، وهو ما يُعبّر عنه روبرتسون (Robertson) بأنها عملية تتماشى في الأساس مع التسارع المتزايد للاعتماد المتبادل الكوني، وتُشير إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى (روبرتسون، 1998).

حرية التجارة والاستثمار الأجنبي وحجم القطاع الحكومي على ظاهرة الفساد، وقد توصلت بعد تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وممارسات الفساد، إلى أن حرية التجارة وسياسات الاستثمار تُخفف من ممارسات الفساد، ومن ناحية أخرى لا يوجد ارتباط أو علاقة بين حجم القطاع العام و الفساد السياسي.

- وقد عالجت دراسة (عبد العظيم، 2008) مفهوم وماهية وأنواع الفساد، وركزت بشكل أكبر على الفساد الإداري وأبعاده وآثاره المختلفة، وبعد مناقشتها لظاهرة العولمة ونشأتها وتطورها وطبيعة النظام الاقتصادي الجديد في ظلها، خلّصت الدراسة إلى أن العولمة تساهم في بروز أشكال جديدة من أنماط الفساد تدفع باتجاهها، ومن ذلك الفساد التجاري، والاتجار الدولي في البشر، والفساد في أسواق الأوراق المالية والبنوك العالمية، وتزايد معدلات الفساد الاجتماعي والثقافي، وظاهرة احتكار التكنولوجيا، واحتكار المتقنين، وسيادة ما تسميه الدراسة بثقافة اليانصيب والمقامرة، وتزايد مظاهر الفساد الإداري، وإضعاف النظم السياسية القومية وتهديد النظم الحاكمة بفقدان شرعيتها على الصعيد السياسي.

ويلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها في تناولها المباشر وغير المباشر لتأثير بعض مؤشرات العولمة على ممارسات الفساد، قد اقتصر في نظرتها للعولمة وآلياتها وقيمتها على البعد الاقتصادي دون غيره، وكأنها بذلك تنتقص من قيمة الأبعاد الأخرى للعولمة وخاصة البعد السياسي والبعد الثقافي/ الاجتماعي، فكل الدراسات السابقة كانت تركز على تأثير ممارسات الفساد بحرية التجارة والاستثمارات والتدخل الحكومي في الاقتصاد، ودور الشركات المتعددة الجنسية وغيرها من المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي، مغفلة بذلك جوانب أخرى يمكن أن تؤثر في طبيعة العلاقة، ومنها تأثير العولمة على منظومة القيم الفردية والاجتماعية، ودور العولمة في الدفع باتجاه المزيد من الديمقراطية، وتأثير هذه البيئة الجديدة بالمجمل على ممارسات الفساد زيادةً أو نقصاناً.

أما هذه الدراسة فإنها وفي إطار محاولتها بناء مداخل نظرية لدراسة الفساد وتأثير معطيات العولمة على ممارساته، فإنها تنظر للعولمة وأسباب الفساد نظرة شمولية دون أن تركز على أبعاد مجتزأة ضمن ظاهرة العولمة وتُغفل غيرها، وهي في ذلك تنطلق من أن للفساد السياسي والاقتصادي أسباباً متعددة، فردية، اجتماعية، سياسية، واقتصادية، تتعلق بالجانب الأخلاقي للفرد والمنظومة القيمية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، إضافة إلى مستوى الديمقراطية في الدولة وطبيعة

المالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، في ظل عمليات إزالة القيود عن انتقال رؤوس الأموال والسلع، وخصخصة الاحتكارات الحكومية، وتأثير المؤسسات العالمية المتزايد في صياغة القرار الاقتصادي الوطني (Holton, 1998). ويرى ساسن (Sassen) أن العولمة الاقتصادية تركز على الحراك الفائق لرأس المال ولقوة العمل (الهجرة) على الصعيد العالمي، والاتصالات العالمية، وتحديد الأماكن والمسافات، بما يُشكل نظاماً اقتصادياً معلوماً كوظيفة تنهض بها قوى الشركات عابرة القومية وشبكات الاتصال العالمية التي تعمل على خلق نظام إنتاج عالمي وسوق مالي عالمي، وكلاهما يخضع لشروط المركزية الاقتصادية (ساسن، 2001).

وقد ساهمت التكنولوجيا وثورة المعلومات بشكل كبير في توسيع العولمة الاقتصادية كما يرى (ناي)، وذلك من خلال توسيع دور الأسواق، وزيادة دور وفاعلية الشركات متعددة الجنسية، وهي تقوم بهذا الدور نتيجة لما تتميز به من سرعة الاتصالات، والانخفاض الهائل في كلفة نقل المعلومات (ناي، 2003).

ثانياً: العولمة السياسية

تتضمن العولمة مُعطيات مادية ومعنوية لقيام عالم بلا حدود سياسية، والذي هو جوهر العولمة السياسية، حيث تدور فكرتها بشكل أساسي حول تأثير الدولة ووظيفتها وتقويض حدودها وسيادتها في ظل العولمة (عبدالله، 1999)، فقد أدت العولمة إلى تناقص قدرات الدول تدريجياً في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والأفراد عبر حدودها، نتيجة الثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام التي حدت من أهمية حواجز الحدود (توفلر، 1998)، وقُلّت من اعتبارات الجغرافية السياسية لصالح اعتبارات الجغرافية الاقتصادية.

كما أن العولمة تُقوّص دور الدولة في العلاقات الدولية وتُغيّر بعمق صلاحياتها نحو المجتمع المقيم داخل أراضيها، من خلال تنامي دور وتأثير قوى منافسة لها كالمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسية التي تُحل تدريجياً النفوذ الأفقي للسوق محل القدرة الرأسية للدولة عن طريق نشاطها العابر للحدود، ودمجها العملي لمختلف النشاطات، وإضعافها الهوية القومية (بتيجرو، 2001).

ويزداد تأثير ذلك مع تعدد وتشابك الروابط بين الدول والعلاقات العضوية بينها عن طريق مختلف أساليب التعاون والتكامل، والذي أنتج بمجموعه ما يسميه كوكس (Cox) "تدويل الدولة" وتحويلها إلى مؤسسة لتعديل السياسات والممارسات

وتتعلق العولمة بجميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها في مجتمع عالمي واحد (ألبرو، 2004)، والذي يُحدد واترز (Waters) معالمه والعالم المعولم، بأنه يتضمن مجتمعاً بلا حدود أو محددات مكانية، فالعولمة عملية اجتماعية تتفصل بفضلها المحددات الجغرافية على الترتيبات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبحيث يصبح الأفراد وبشكل متزايد على وعي بذلك، ويتصرفون بناء عليه (Waters, 2001)، وبذلك يقوم مفهوم العولمة على فكرة ضغط الزمان والمكان، وزيادة الترابط بين الوحدات والمنظومة، وتزايد تأثير الداخل بالخارج، وبما يؤثر بالتالي على هوية الوحدات وقدراتها المركزية، وبحيث تبدو التغيرات في الدول والمجتمعات نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات في داخلها (بارتلسون، 2001).

وهناك من يرى أن العولمة تمثل مرحلة جديدة للرأسمالية، وتُعبّر عن مشروع الرأسمالية لإدارة أزماتها، وأنها تعني سيطرة النظام الرأسمالي على العالم بإقامة شبكة من العلاقات متعددة الجنسية كوسيلة لتجاوز الحدود المُعيقَة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي (أدا، 1998)، ولتُشكل بالتالي عملية استعمار جديد، تهدف إلى هيمنة القوى الرأسمالية على أسواق الجنوب، والحاق اقتصاديات الجنوب باقتصاديات قوى العولمة، كما يرى أنصار مدرسة التبعية (سليم، 2003).

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول ماهية العولمة وأهدافها والقوى الدافعة باتجاهها والتأريخ لوجودها، إلا أنها تتفق على أن العولمة تُمثل عملية تحوّل وتغيير في بنية العالم، وأنها تتكامل مع فكرة أن العالم يمكن فهمه وتصوره كمكان واحد يحتضن المجموع الكلي للعلاقات بين البشر جميعاً.

المطلب الثاني: أبعاد العولمة

تشتمل العولمة على جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية كأبعاد رئيسة لها، يتضمن كل منها مجموعة متنوعة من الأبعاد الفرعية والتي تُشكّل بمجموعها ظاهرة العولمة، وهي كما يلي:

أولاً: العولمة الاقتصادية

تُعتبر المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة الأكثر وضوحاً والأكثر اكتمالاً وتحققاً على أرض الواقع، وهي تتضمن تكاملاً وظيفياً متسارعاً بين القطاعات والنشاطات الاقتصادية المنتشرة جغرافياً عبر الحدود (Yeung, 2000)، بحيث أصبحت أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك مفصولة بشكل متزايد عن جغرافية المسافات والحدود (شولت، التجارة، 2004)، وتتميز العولمة الاقتصادية بسمات تشمل التطور في المؤسسات والعمليات عبر الأممية، كنمو حركة التجارة العالمية والتدفقات

الذي يدفع آخرين للنظر للعولمة باعتبارها اختراق للهويات والخصوصيات الثقافية، وأنها تعميم لنموذج ثقافي معين يسعى للهيمنة على الاقتصاد والأنواق والفكر والسلوك، فيما يسمى بالأمركة (سليم، 2003).

وعلى الرغم من أن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية هي الأبعاد الرئيسة للعولمة، وهي المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل أكبر، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية الأبعاد الأخرى للعولمة، كالعولمة البيئية التي تعتبر أقدم أشكال العولمة القائمة على الاعتماد البيئي المتبادل، وهناك العولمة العسكرية التي تتألف من شبكات من الاعتماد المتبادل تُستخدم فيها القوة، أو التهديد باستعمال القوة، وهناك أيضاً العولمة الاجتماعية التي تتعلق بتزايد انتشار الناس والثقافات والصور والأفكار، وتعبّر عنها الهجرة بشكل مادي ولموس (ناي، 2003).

يتضح مما سبق أن البعد الاقتصادي للعولمة هو الأكثر أهمية وتأثيراً من بين أبعاد العولمة المختلفة، فالعولمة الاقتصادية تظهر وكأنها هي السبب وبقية الأبعاد نتائج لها، ولعل ما يميز العولمة الاقتصادية ليس فقط حالة الانفتاح والتكامل الاقتصادي المتزايد التي يشهدها العالم اليوم، بما في ذلك تزايد حجم التجارة وتدفق رؤوس الأموال وعدد صفقات الأوراق المالية، بل أيضاً الطريقة التي يُشكل بها جزء كبير من هذه التجارة جزءاً من عمليات الإنتاج التي تتخطى الحدود، وتنامي شبكات التسويق الدولية، وفورية تحويل الأموال، وظهور إصدارات الأسهم والسندات التي يخرط فيها مساهمون من عدد من البلدان في وقت واحد.

أما على الصعيد السياسي، وعلى الرغم من الجدل الفكري حول مدى تراجع دور الدولة و سيادتها في ظل العولمة، إلا أن مما لا شك فيه أن دور الحدود وأهميتها تراجع، وأن العولمة اليوم تعيد تشكيل الدولة على المستوى الداخلي وتزودها باليات الاستقرار السياسي لتسهيل دمجها في الاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد الثقافي/ الاجتماعي، فإن العولمة تفرض على العالم ديناميكيتين متناقضتين هما الانصهار (التوحد/ التكامل) والانشطار (التفكيك/ التفتت)، وعلى الرغم من اختلاف تأثير كل منهما ووزنه، إلا أن الثابت أن البشرية بلغت مرحلة متقدمة بشكل كبير فيما يتعلق بحرية انتقال الأفكار والاتجاهات والمعلومات والأنواق وانتشارها فيما بين الثقافات، وبأقل قدر من القيود السياسية والجغرافية التقليدية.

المبحث الثاني: مفهوم الفساد ومستوياته

سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، يناقش الأول مفهوم الفساد، والثاني مستوياته المختلفة.

الوطنية لضرورات الاقتصاد العالمي، وبطريقة أصبحت فيه عملية صنع السياسات عملية فوق قومية تحقيقاً لنموذج "الحكم بلا حكومة" (Cox, 1994) (Governance without Government).

ويشير إلى ذلك تراجع دور الدولة على الصعيد الداخلي، بتحجيم قطاعها العام وتقليص التزاماتها تجاه مواطنيها فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية، وتضاؤل هامش حركة سلطتها السياسية مع الدعوة إلى تعميم نموذج الديمقراطية وحقوق الإنسان (Clark, 1997)، إضافة إلى تزايد التدخل في الشؤون الداخلية للدولة بمسميات مختلفة، في ظل بيئة يتداعى فيها سريعاً الخط الفاصل بين الشؤون الداخلية والخارجية.

وكنتيجة لثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي، فإن التدفقات الرخيصة للمعلومات كونت تغييراً هائلاً في قنوات الاتصال عبر حدود الدول، حيث أصبح للعناصر الفاعلة غير الحكومية والأفراد المشتغلين بطريقة عابرة للقومية فرصاً أكبر بكثير لتنظيم آرائهم ونشرها والترويج لها، مما أضعف السلطة المركزية، وجعل اختراق الدول أمراً سهلاً (ناي، 2003).

ثالثاً: العولمة الثقافية

يُركز البعد الثقافي للعولمة على التدفقات الثقافية العالمية أو الانتقالية، والاتصالات والتبادلات وأثرها على الأشكال الرمزية، والصور الاجتماعية، والممارسات الثقافية، وأنماط الحياة، ومدى نقضها للطابع الإقليمي للثقافة، وبالتالي تأثيرها على فكرة التوحد أو التنوع الثقافي (توربون، 2001)، فقد ساعدت العولمة على تطور ممارسات عبر قومية وصلات بين مجتمعية أحدثت تحولاً في بنية العالم الثقافية نحو زيادة التشابه وظهور سمات ثقافية لها أبعاد كوكبية متأثرة بالإعلان الجماهيري العام وبالتسليع الثقافي، باعتبارها أدوات لاختصار الزمان والمكان يُقدّم من خلالها مضمون متشابه كمقدمة لنوع من التوسيع الثقافي، لفصل المكان عن الهوية وتجاوز الحدود الثقافية (جيدنز، 2002).

وسيؤدي ذلك -كما يرى بعض الباحثين- إلى التجانس الثقافي، وإلى نشوء توجهات كوزموبوليتانية (مواطنة عالمية)، تطغى على الهويات الوطنية والخصوصيات الثقافية عبر تزايد تدفقات الأفكار والهجرات والسياح، التي تخلق صوراً من الترابط والتجانس (زايد، 2003)، فيرى باربر (Barber) أن القوى الاقتصادية والتكنولوجية ستؤدي إلى التكامل والتناغم وإلى توحيد وعي البشر في كل مكان من خلال الموسيقى السريعة، والكمبيوترات السريعة والوجبات السريعة، وبشكل يدفع الأمم باطراد نحو ثقافة عالمية واحدة متجانسة التكوين، والتي تبدو ملامحها في قطاعات الاستهلاك وفي النزعة الليبرالية الإنسانية، وفي تداول اللغة الإنجليزية (باربر، د.ت)، الأمر

المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي والاقتصادي

تُعرّف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد بأنه: "الانحراف عن معيار متوقع للسلوك من قبل أولئك الذين هم في السلطة لأجل منفعة خاصة" (Kuper, 1985)، وبهذا المعنى يُعرّف البنك الدولي بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص" (البنك الدولي، 1997)، حيث مصطلح إساءة الاستخدام هو جزء من انحراف السلطة عن طريق مجانية المصلحة العامة لتحقيق غاية ذاتية لمتخذ القرار أو لغيره، ويشمل مفهوم الفساد أي استخدام غير مشروع للسلطة الحكومية وللمهام والأدوار والموارد العامة من قبل الموظفين الإداريين أو السياسيين، وتوجيه استغلالها لمنفعة خاصة للمسؤول أو لحزبه أو عشيرته أو أسرته أو أصدقائه، أو لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص (Bicchieri, 1997).

ويُشكّل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالخبذة والسلطة السياسية، حيث تُعرّفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يُشترط أن يشمل تبادلاً للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين" (Hodess, 2004)، ويرى ناي (J.S.Nye) أن الفساد السياسي هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، تطلعاً إلى مكاسب خاصة مادية أو معنوية، وهو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة، وتتمثل أبرز تجليات هذا السلوك بالرشوة والمحسوبية ونهب المال العام، أو استخدامه بصورة غير مشروعة لتحقيق منافع ذاتية (ربيع، 1993)، أي أن الفساد السياسي يشير إلى انتهاك معايير المنصب السياسي لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة، وبذلك يُعتبر أحد المؤشرات الدالة على مدى غياب المؤسسة السياسية الفاعلة (هنتجتون، 1993).

أما الفساد الاقتصادي فيُشير إلى اتخاذ القرارات في الشأن العام، وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية، وتوزيع العائد والنواتج الاقتصادي في المجتمع وفقاً لاعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفقاً للصالح العام أو حتى بالتضاد معه (منظمة الشفافية الدولية، د.ت)، ويرى تانزي (Tanzi) أن الفساد الاقتصادي يأتي على أشكال وصور مختلفة، وهو يعني عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات، والذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المسؤولون الحكوميون، والتي تعيق

دورها كفاءة سير العمل في السوق (تانزي، 1995)، ويأخذ الفساد الاقتصادي عادة صورة بيع الخدمة أو القرار لصالح جهة ما تشتريه، ولذلك يُعرّفه ويبي (Wei) بأنه: إساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بابتزاز أو قبول الرشاوى من القطاع الخاص من أجل منفعتهم الخاصة (Wei, 2001)، وهو بيع غير مشروع لممتلكات أو خدمات مؤسسة حكومية من أجل مكسب خاص (رشوة) للبايع (المسؤولون الحكوميون) وليس للمؤسسة (Viond, 1999).

وبهذا المعنى يُميز وايت (White) بين الفساد السياسي والاقتصادي، فيرى أن الأول يرتبط باحتكار السلطة واللامساءلة للأنظمة السياسية ذات الأشكال المؤسسية المختلفة، أما الثاني فيرتبط بتدخل الدولة المُفرط في الحياة الاقتصادية وإساءة استخدام سلطاتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بسياسة الموارد وتخصيصها وتوزيعها، فضلاً عن إعداد الموازنة والاستثمار وتوزيع المنح المالية والقروض وتخصيص الأراضي ومنح التراخيص والتلاعب بالمعلومات التي تتصل بنشاط السوق المالية (Seyf, 2001).

ومن حيث الفاعلين يتميز الفساد السياسي بأنه يحدث في المستويات العليا من السلطة السياسية، فالفاعلون هم السياسيون ومنتخبو القرار السياسي (رؤساء الدول، الوزراء، كبار الموظفين وذوي المناصب السياسية) ومن لهم الحق في صياغة وإقرار القوانين باسم الشعب، أما الفساد الاقتصادي فقد يكون الفاعلون فيه - من جانب السلطة العامة للدولة - من السياسيين أو الإداريين (Andvig, 2000).

ويتميز الفساد الاقتصادي عن السياسي من حيث الموارد المتبادلة أو المُحوّلة في ممارسات الفساد، فالفساد الاقتصادي يحدث في موقف شبيه بالسوق يستلزم تبادلاً للنقد أو السلع المادية باعتبارها أساساً للفساد، ومن ذلك العمولات والرشاوى المتبادلة، وتغليب الكسب المادي الخاص على قيم المنافسة العادلة في عملية تخصيص السلع للأشخاص الذين لديهم القدرة على دفع مبالغ أعلى (Andvig, 2000).

أما الفساد السياسي فليست كل ممارساته تقتضي تبادل أموال أو دفع رشاوى، فإما أن يكون الكسب مادياً يتم فيه استغلال السلطة السياسية من أجل تكديس الثروة الشخصية كهدف بذاته، باعتبار أن السياسيين يقودون المؤسسات التي تحكم آليات تخصيص الموارد الاقتصادية واستعمالات الربح أو الفائض الاقتصادي، أو يكون الكسب سياسياً فلا يأخذ السياسي شيئاً لحسابه الشخصي، ولكنه يستخدم بحرية موارد وموظفي المنصب العام لأغراض سياسية، كاكْتساب ميزة انتخابية على خصومه مثلاً، أو ممارسة المحسوبية السياسية

تشمل عادة أفراداً منعزلين أو عدد ضئيل من الأفراد (Robinson, 1998).

2. الفساد المؤسسي (Institutional corruption) ويكون عندما يسود الفساد مؤسسات محددة أو قطاعات نشاط محددة في الدولة، حيث يشمل أعداداً أكبر من الموظفين، إضافة إلى وجود عنصر التنظيم والتآمر، ومثال ذلك وجود وزارات تنفيذية مثقلة بموظفين فاسدين، بينما في غيرها تكون هذه الممارسة أقل شيوعاً، أو وجود ممارسات فساد بشكل روتيني في قطاعات معينة دون غيرها، ويرتبط ذلك بوجود مؤسسات ضعيفة تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها، وضعف نظام الضوابط واللوائح السائد (Robinson, 1998).

3. الفساد المنظم أو المستقر (Systemic, Entrenched Corruption): وهو الفساد الذي ينتشر في المجتمع ككل وفي العملية السياسية، بحيث يصبح عملاً روتينياً ومقبولاً كوسيلة لإجراء صفقات يومية ولتحقيق أهداف النظام السياسي، وبما يؤثر على المؤسسات والسلوك الفردي في كل مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وترتفع درجة مؤسسية هذا النمط، بحيث تعمل التنظيمات والهيئات المختلفة على دعم وتسويغ الممارسات الفاسدة وحماية الأشخاص الفاسدين (بدر الدين، 1992).

ويلاحظ مما سبق، أن ظاهرة الفساد تعتبر ظاهرة مركبة، تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإدارية، فهي تظهر بأشكال وممارسات متنوعة ومتداخلة تتطوي على أكثر من بُعد واحد، ولذلك يصعب فيها الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو إداري، وعلى الرغم من الاختلاف بينها في النشاطات والموارد والدوافع والأشخاص، إلا أنها تشترك بوجود سلطة عامة وحرية تصرف لدى شخص ما يبدأ باستغلالها لتحقيق مصالح خاصة.

وعلى صعيد أنواع الفساد يبدو الفساد المنظم أخطرها وأكثرها تعقيداً، وهو يظهر في مجتمعات ذات خصائص سياسية واجتماعية وثقافية محددة، تتميز بتنافس سياسي قليل ونمو اقتصادي ضئيل ومتفاوت، ومجتمع مدني ضعيف، وغياب المساءلة الحكومية، بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى التي تتميز بمدى واسع من الفرص الاقتصادية والمنافسة السياسية المنظمة.

المبحث الثالث: مداخل تفسير أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي

ترى الدراسة أنه يمكن معالجة موضوع أثر العولمة على

ومحابة الأقارب أو المحاباة الإثنية (Hofnung, 1996).

ومن ناحية أخرى يشمل الفساد السياسي سياسات موجهة بشكل أساسي لزيادة فرص البقاء في المنصب السياسي، وأنه آلية من آليات احتكار السلطة السياسية من جانب النخبة المسيطرة أو مؤيديها، ولذلك يُنظر للفساد السياسي باعتباره سلوكاً ينتهك ويُقوّض معايير وقواعد النظام العام التي لا غنى عنها للحفاظ على الديمقراطية السياسية، ويشمل ذلك استغلال النفوذ بتزوير الانتخابات لصالح جهة معينة، وكسب الولاء السياسي من خلال تعيين الأقارب والمؤيدين في المجالس والمناصب ذات العائد السياسي والاقتصادي الكبير، وتوريث الوظائف وتخصيص الأملاك والموارد لهم (الباز، 2004).

المطلب الثاني: مستويات الفساد

يمكن التمييز بين أنواع ومستويات الفساد حسب معيارين، أولهما معيار مستوى و نطاق الفاعلين، والثاني معيار مدى انتشار الفساد.

أولاً: حسب معيار مستوى ونطاق الفاعلين

وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين مستويين من مستويات الفساد هما:

- الفساد الكبير (Grand Corruption): وهو الفساد الذي ينخرط فيه كبار قادة الدولة والموظفون في المستويات العليا، والسياسيون المسؤولون عن القرارات الرئيسية غير الروتينية، ويشير إلى أعمال النخبة السياسية التي تستغل بها السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، ومن ذلك الفساد المرتبط بالصفقات الكبرى، ونظم التسليح، وامتيازات استغلال الموارد الطبيعية، وخصخصة مؤسسات الدولة، وسرقة المساعدات الأجنبية، ولذلك فهو الأكثر خطورة وضرراً على النظام السياسي والاقتصادي (Nieuwbeerta, 2003).

- الفساد الصغير (Petty Corruption): وهو فساد من قبل أي موظف حكومي يُنفذ نشاطات روتينية عند مستوى متدنٍ من الإدارة الحكومية، ويشمل تلقي البيروقراطيين أو ابتزازهم للرشاوى لتقديم الخدمات أو لتسريع الإجراءات البيروقراطية (Nieuwbeerta, 2003).

ثانياً: حسب معيار مدى انتشار الفساد

تُشير هذه المستويات إلى مدى التخطيط والتنظيم والمؤسسية في ممارسات الفساد كما يلي:

1. الفساد الفردي أو العرضي (Incidental, Individual

corruption): يقتصر هذا النوع على ممارسات فساد

وأعمال غير مشروعة من جانب سياسيين أفراد أو موظفين حكوميين، وهي في الغالب أعمال عرضية وغير منظمة

الفساد السياسي والاقتصادي من خلال التركيز على الآليات والقيم والمعطيات التي تفرضها العولمة من ناحية، وتأثيرها على أسباب وجود ممارسات الفساد نفسها من ناحية ثانية وهي الممارسات التي يتم إحالتها عادة إلى أبعاد فردية، واجتماعية وسياسية واقتصادية، وبذلك سيتم معالجة التأثير من خلال أربعة مداخل تختلف باختلاف وحدة التحليل التي تتخذها، وهي المدخل الفردي، المدخل الاجتماعي، المدخل السياسي والمدخل الاقتصادي.

المطلب الأول: تفسير المدخل الفردي لأثر العولمة على الفساد

تُرَكِّزُ النظرة التقليدية في تفسيرها لظاهرة الفساد على الجانب الأخلاقي، حيث ترى أن سبب ممارسة الفساد هو احتلال أشخاص غير أمناء وغير نزاهيين مراكز القوى (Positions of Power) واعتلائهم مناصب السلطة (هيئة الأمم المتحدة، 1994)، وتستند هذه الرؤية في أفكارها إلى ما يسمى بالمدرسة القيمية (Moralist School) التي تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية وتُدِينُهُ بالضرورة كسلوك فردي، وتعتبره حالة سلبية تتعارض دائماً مع المصلحة العامة ينبغي القضاء عليها ومكافحتها، فالفساد يعني القصور القيمي - بمعنى الانحراف وفقدان النزاهة والأمانة وتجاهل الفضائل ومبادئ الأخلاق - عند المسؤولين العموميين الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع، والذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة لخدمة المصلحة العامة (داغر، 2001).

وبذلك يستند المدخل الفردي في دراسة تأثير العولمة على الفساد على فكرة مركزية هي: أن العولمة تمثل في ذاتها اتجاهاً يقوم على مجموعة من القيم المتعارضة مع قيم أخلاقية كثيرة، وأن العولمة تعمل على تكريس ونشر منظومة جديدة من القيم والمعايير على المستوى العالمي أحدثت تحولات بنيوية حادة وسريعة في قيم الأفراد الأخلاقية وتوجهاتها، وترفع هذه المنظومة للعولمة - كما يرى المدخل الفردي - من قيمة النفعية والأناية والنزعة المادية، وتساعد بذلك على إعلاء المصلحة الخاصة وإضعاف أولوية المصلحة العامة من خلال تهميش القيم الإيجابية للخدمة العامة وإحلال القيم المادية والفرديّة مكانها، ويؤدي هذا التأثير الذي تُحدثه العولمة وتدفع الظروف العالمية الجديدة باتجاهه إلى مجموعة من التغيرات التي تُشجع الأفراد على ممارسات الفساد، ويرى كيدن (Caiden) أن هذه التغيرات تشمل ما يلي: (كيدن، 1984).

أ. افتقار الخدمة المدنية والموظفين بشكل عام لأيديولوجية معينة: فليس هناك أي أيديولوجية عند الموظفين تجعلهم

يرون أنفسهم خدماً للجمهور.

ب. الاعتراّب: فالفساد يستشري حيث ينعدم الانتماء للمصلحة العامة.

ج. الافتقار للقيم الحضارية التي تُقدّس الفضيلة: فالتمتع بالفضائل التي تتمثل بالولاء للمصلحة العامة والتحلي بالنزاهة يمنع الفساد، على عكس الظروف الجديدة التي تشجع على المصلحة الفردية والأناية.

وتتوافق هذه النظرة لميكنزمات تأثير العولمة على الفساد مع تحليل روس (Russ) التي ترى أن المجتمع المُعولم يتميز بإفلاس المعنى وتهافت الأيديولوجيات والطوباويات، مما سيؤدي إلى ظهور مفاهيم جديدة، حيث يقوم إفلاس المعنى على شكل من الفراغ الأخلاقي، فالمرجعيات أو معايير الإلزام تتبدد، والقيم العليا تخسر قيمتها مسببة ما يسمى "بأزمة الأسس الأخلاقية"، حيث تتكشف القيم والأفعال على أنها غير ذات أساس، إضافة إلى موت الأيديولوجيات والخطابات الكبيرة التي تُقدّم مشاريع شاملة للمجتمع والحياة، مما يؤلّد الشك القيمي ويُغني الشرعية عن الأخلاق والمبحث القيمي (روس، 2001)، أما عن القيم التي تفرضها العولمة وتساعد من خلالها على إضعاف أولوية المصلحة العامة، فتشمل بشكل أساسي سيادة القيم الفردية وغلبة القيم المادية، وكلاهما يُشكّل دافعاً قوياً لتزايد ممارسات الفساد كما يلي:

1. سيادة القيم الفردية (Individualism): فالعولمة تعزز اعتقاد الفرد بأن وجوده محصور في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، وتُبنى هذه الفردية على تمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده يكمن في كونه عضواً في جماعة أو أمة، وذلك بهدف إلغاء كل ما هو جماعي للفرد ولبقى الإطار العالمي وحده هو الموجود (الجابري، 1998)، ويُفسّر جيدينز (Giddens) سبب النزعة الفردية الجديدة التي ترتبط بتأثير العولمة، بانحسار التقاليد والعادات وتراجع التضامن الاجتماعي والنزعة الجماعية، كما أن تفسيرها قد يُربط بتأثير قوى السوق التي تُؤكد على أن الأفراد يجب أن يوفروا احتياجاتهم بأنفسهم، وأن لا يعتمدوا على الدولة، هذا قد يؤدي إلى ظهور جيل جديد يتمحور حول "الأنا" ويتشكل داخل مجتمع يقوم على مبدأ "أنا أولاً"، أي مجتمع يُحطّم بالضرورة القيم المشتركة والاهتمامات العامة (جيدينز، 1999).

وترى روس (Russ) أن التغيرات المعاصرة بما فيها من انهيار الأيديولوجيات وانتهاء المثل العليا يُولد الأشكال المعاصرة للفردية، وتتيح للفرد أن يتميز عن الجماعة وأن يتخذ ذاته كقيمة عليا، وتسمح له بالتححر من رقة المجتمع والدولة

والتزايد لقيم السوق في النظم السياسية - الإدارية إلى إعادة توجيه المبادئ التي تقوم عليها المصلحة العامة وطرق حمايتها، فقد فرضت عقليات مادية نفعية صيغت على أسس المال والمردود نفسها كأساس للعمل الجماعي، وأصبحت تمارس ضغوطاً متزايدة عن طريق التأثير المتبادل بين النخب الحاكمة، وتداول المناصب بين الوظائف العامة الكبرى والقيادات الاقتصادية، وقد أنشأ مثل هذا النظام من التحالفات غير الرسمية ما يسميه لاسكوم (Lascoumes) "بهيكل للانتهازية السياسية" أدت إلى إضعاف القيم المرجعية لتلك التحالفات، كما أنها أتاحت للقيم المرتبطة بالمردود الاقتصادي أن تفرض نفسها (لاكوم، 2003).

وقد ساهمت مثل هذه القيم التي تدفع العولمة باتجاهها في ظهور وتطور المدرسة الوظيفية (Functional School) لتفسير الفساد والتي ترفض أفكار وتحليل المدرسة القيمية الأخلاقية، وترى أن الفساد يُسهم بدور وظيفي في النظام السياسي والاقتصادي، وأن ممارساته يمكن أن تكون مفيدة بعكس ما تراه المدرسة القيمية بأن الفساد يتعارض دائماً مع المصلحة العامة، ومن هذه الوظائف (Werlin, 2005):

1. الوظيفة الاقتصادية: يجلب الفساد معه سلسلة واسعة من الخيارات الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتقوية القطاع الخاص في مواجهة القطاع العام، فهو وسيلة لتجاوز التشريعات والقيود الحكومية المرهقة والمعيقة، وللتغلب على عدم المرونة والبطء البيروقراطي، مما يُمكن رجال الأعمال والمستثمرين من العمل في نطاق بيئة أعمال صعبة، وبالتالي يُحسن المستويات الاقتصادية ويدفع عملية التنمية، وبذلك فالفساد يعمل كوسيلة لتسهيل الأعمال ويقوم بوظيفة شبيهة "بتزيت الآلة".
2. الوظيفة السياسية: يقوم الفساد بوظيفة تكاملية بحيث يسمح بإدماج المجموعات الضيقة (العرقية، الأثنية، الدينية، الضعيفة) داخل المجتمع، ويعمل كآلية لشراء الولاء السياسي، وبذلك يصبح الفساد بديلاً للعنف ويُحافظ على الاستقرار السياسي.

وبعيداً عن تطرف أفكار المدرسة الوظيفية، فإن الثابت أن العولمة واتساع نطاق السياسة يُضيقان التفسير الأخلاقي التقليدي للفساد، فقد أصبحت المجتمعات علمانية ومشتتة بشكل أكبر، ويُنظر إلى الكثير منها على أنها ساحات للصراعات بين الجماعات والمصالح أكثر من كونها تجسيدا لمنظومة قيم قوية، وتدور القضايا الأخلاقية في السياسة حول العمل على الحفاظ على عدالة هذه المنافسة أكثر منها حول السعي لتحقيق الأهداف والغايات الأخلاقية (جونستون،

ومن أسر مختلف أشكال السلطة أو المشاركة الاجتماعية، مما يعني إنجاز أفراد غريبين على الأنظمة والقواعد والالتزامات وتحكمهم الاختيارات الخاصة والفرجسية، والتميز بالسلبية "والأسلوب البارد" (Cool Style) واللامتنج مع كل ما هو عام وجماعي (روس، 2001)، ويعني تقدم النزعة الفردية ضمور الواجب، والاحتكام للعيش الأفضل، وتغليب المصلحة الفردية، ويستند ذلك إلى أولوية الحقوق الفردية على الحقوق الجماعية في نسق العولمة القيمي، وهذا لا يعني أن العولمة تتجاهل الحقوق الجماعية أو لا توليها اهتماماً، ولكنها تُغلب عليها الحقوق الفردية، حيث يجب التغليب وبما يتسق مع تغليب الحرية على غيرها من القيم، فمن الطبيعي أن تكون الفردية أولى من الجماعية (عبد الحي، 2006).

2. غلبة القيم المادية والنفعية: حيث أدت العولمة إلى إحداث تغيير أساسي في سلم القيم الاجتماعية، فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم وهبطت قيم أخرى مثل العدالة الاجتماعية والقيم الجمعية أسفل السلم، وهو الأمر الذي أدى - كما يرى لاتوش (Latouche) - إلى أن يصبح الفساد سمة بنيوية ومنظمة في عصر العولمة، حيث أصبحت القيمة الوحيدة هي المال والريح، والمثال السامي للحياة الاجتماعية هو الاغتناء، وبذلك أضعفت قيم النزاهة وخدمة الدولة والعمل الجيد، حيث يؤخذ في الاعتبار فقط كمية النقود التي يتم الحصول عليها ولا يبدو مهماً الكيفية (لاتوش، 1998).

وتُساعد ثقافة الاستهلاك التي تعمل العولمة على تعميمها على تعزيز هذا الاتجاه، حيث أدت هذه الثقافة إلى سيادة نمط وظاهرة التشيؤ على العلاقات الاجتماعية من خلال العمل على تحويل كل شيء إلى سلعة، وبما يعكس غلبة النزعة المادية والفردية على العلاقات، وبحيث أصبح الاستهلاك في حد ذاته أسلوباً من أساليب التعبير عن الذات، ومصدراً رئيسياً من مصادر الهوية يفوق في أهميته المعايير التقليدية للانتماء (الجوهري، 2002).

ويُعتبر (رامونيه) أن السوق هو الدعامة الأساسية للعولمة والذي يحل محل التماسك الاجتماعي، ويعمل على تعميم معايير وقيمه الأساسية (الأرباح المفاجئة، المنافسة)، وتحكم العلاقات فيه الداروينية الاقتصادية والاجتماعية (Social Darwinism) بدعواها الدائمة لمنافسة والانتقاء الطبيعي والتأقلم التي تفرض نفسها على كل فرد وكل شيء، فينقسم الأفراد في ظل هذا النظام الاجتماعي الجديد إلى قابل للاندماج داخل السوق أو غير قابل لذلك، ويمنح السوق حماية للقابليين للاندماج داخله فحسب (رامونيه، 2000)، وقد أدى التغلغل

(1996).

المطلب الثاني: تفسير المدخل الاجتماعي لأثر العولمة على الفساد

يُفسر المدخل الاجتماعي الفساد بعوامل اجتماعية ثقافية بحتة، حيث يُعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في غالبية نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي، بل على العكس يُشكّل جنوحاً اجتماعياً هو حصيلة تعاون كلٍّ من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره (عبد الخالق، 2001)، ووفقاً للمدخل الاجتماعي فإن الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم، هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد، والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين، والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه يؤدي في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية (القيم غير الرسمية)، وبالتالي إلى ظهور ممارسات الفساد (الحنيطي، 2003).

ويرتبط بهذا التحليل شيوع الولاءات الخاصة كالولاءات الأسرية والإثنية والقبلية، والتركيز على فكرة العائلة الممتدة وارتباط الفرد بأقاربه والقبيلة التي ينتمي إليها، وما يتعلق بذلك من فكرة الواجب وحقوق المجتمع (Werlin, 2003)، حيث يؤدي وجود الانتماءات والولاءات الضيقة إلى خلق نظام من الالتزامات والواجبات نحو الأقارب والعائلة، مما يسمح بانتشار المحاباة والمحسوبية وبشكل يجعل المحافظة على الحدود بين المؤسسات غير مقبول وغير واقعي (فريد، 2001).

وبشكل عام تفرض العولمة نوعاً من العلاقة الجدلية مع الانساق الاجتماعية للمجتمعات، وتحاول العولمة في إطار هذه العلاقة إسقاط منظومتها على هذه الانساق، مما يعرّض البناء الاجتماعي للمجتمعات للعديد من التغيرات المرتبطة بالعادات والتقاليد والروابط والعلاقات الاجتماعية والتجانس الاجتماعي، والتي تؤثر بدورها على ممارسات الفساد.

وتتميز العولمة بأنها ظاهرة قائمة على التوحد والتكامل (بعكس الانساق الاجتماعية التي لها طابع من الخصوصية)، حيث تدفع الأفراد والجماعات إلى المشاركة في عمليات وآليات أكثر شمولاً وتجانساً، وتعمل على إدماج أو إزالة الكيانات الصغيرة، حيث تحوّل -بما تشتمل عليه من نزعة فردية- المجتمعات إلى تكوينات ذرية (التذري) (Atomization) تتآكل معها وبسببها الجماعات الاجتماعية التقليدية، فالمجتمع العالمي الحديث واللاشخصي يقابل المجتمع المحلي ويُفوّض أركان الأسر والعشائر والأشكال العضوية القديمة، وبما يسبب

تآكل وتفكك الأواصر الاجتماعية والتحلل من علاقات وروابط المجتمعات المحلية وأشكال الترابط القرابي التقليدي (جيمسون، 2001)، وبناءً على ذلك فإن العولمة تُفكّص من أنماط وممارسات الفساد القائمة على الروابط الاجتماعية، والعلاقات الشخصية التقليدية كالمحاباة والمحسوبية.

ويتعزز هذا التحليل بالاستناد إلى فكرة دوركهايم (Durkheim) حول تقسيم العمل الاجتماعي وتزايد قوة الروابط العضوية أمام تراجع قوة الروابط الآلية (دوركهايم، 1982)، فالترابط التجاري والاقتصادي العابر للحدود في ظل العولمة سيؤدي إلى نتائج أهمها مزاحمة متغيرات التضامن العضوي (الروابط الاقتصادية) لمتغيرات التضامن الآلي (المعتقدات والعادات) (عبد الحي، 2005)، والاتجاه الثابت حالياً هو اتساع قاعدة الترابط العضوي وعبر ميكانيزمات متعددة في الدولة وما دونها وما فوقها، وهذا يعني تكيف الروابط الآلية لحساب الروابط العضوية، ويتعمق هذا التكيف بسبب أن إيقاع التغير الذي تُحدثه الروابط العضوية في المجتمعات، وتدفع باتجاهه العولمة أسرع بكثير من قدرة البنى الاجتماعية والمنظومات القيمية على التكيف، مما يجعل الارتباط بالانساق الاجتماعية أو الإدارية أو الوظيفية ارتباطات عابرة يشدها التسارع نحو ارتباطات جديدة، وهذا يعني تواصل عقلنة ومأسسة النظم الاجتماعية (عبد الحي، 2001)، وبالتالي تقلب ممارسات الفساد لأنها بذلك تقلل من تأثير العلاقات الشخصية والاجتماعية في العمل الإداري والسياسي.

وفي المقابل فإن تأثير العولمة على الروابط التقليدية قد يزيد من ممارسات الفساد، فالعولمة تؤدي إلى إضعاف مظاهر الضبط الاجتماعي التقليدية، وبخاصة المتعلقة منها بالقرابة والدين، وتعمل على سلب وظيفة الردع منها، مما يفقدها أهميتها الاجتماعية ويجعلها غير قادرة على أن تؤدي الدور الذي كانت تقوم به (شتا، 1999)، كما تؤدي العولمة إلى زعزعة شرعية جميع القيم والمعايير ذات الطبيعة الاجتماعية، حيث يمنح الصراع بين قيم العولمة الحداثية والقيم التقليدية فرصاً جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه القيم بنوعيتها، نتيجة لخلخلة النظام التقليدي للقيم واستبداله بنظام قيمى جديد، يُصبح فيه السلوك الذي كان مقبولاً وشرعياً حسب المبادئ التقليدية غير مقبول وفساداً.

وكمثال يُبين أثر هذا الصراع الذي تُحدثه العولمة على الفساد، يبدو نموذج دول أوروبا الوسطى والشرقية واضحاً، حيث يُفسر تزايد الفساد فيها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بأن نظام القيم فيها وضع تحت ضغوط شديدة وتم إضعافه بحيث أصبح عاجزاً عن تقديم إطار جديد من القيم المعنوية

أهم من التوافق مع معايير الفضيلة والالتزام المدني (فونتانا، 1996).

وكما تتضمن العولمة "إعادة توزيع السلطة" فإنها تتضمن عملية إعادة توزيع أخرى تتعلق بالقيم صاحبت عملية إعادة توزيع السلطة، ففي السابق كانت للقيم مرجعية واحدة هي الدولة التي تحدد ما هو سلمي في القيم وما هو إيجابي، أما في ظل العولمة فلم تعد الدولة هي التي تحتكرها ولم تعد سيادتها مطلقة، فقد برزت مستويات فوق الدولة ومستويات دونها، فتعددت المرجعيات مع تعدد مستويات ونوعيات السلطة، فقيم الدولة لا تتطابق مع قيم الشركات متعددة الجنسية بما تملكه هذه الأخيرة من صلاحيات تتجاوز سلطة الدولة، والمؤكد أن قيم الدولة لا بد أن تختلف عن تلك التي تحكم منظمات الجريمة، فالسلبى بمقتضى رؤية الدولة ليس بالضرورة سلبياً من وجهة نظر مرجعية أخرى، ولذلك فعملية إعادة توزيع السلطة في ظل العولمة تُنتج تركيبة مختلفة في النظام القيمي، وتصاحبها توترات واحتكاكات وتصادمات في النظام القيمي الجديد (أحمد، 2002).

ويسمح ذلك بتبرير العديد من ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي ويساهم في انتشاره، فما تعتبره النظرة الاجتماعية فساداً قد لا يكون كذلك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية الهادفة للربح، والتي تُساعد على العولمة في العوامل الناعمة أي في التقاليد الاجتماعية والخصائص المميزة للمجتمع وتدفع إلى التقليل من أهمية الاختلافات الثقافية في الأعمال الدولية، ففي دراسة على العاملين بمجموعة من الشركات العالمية ومدى تأثيرها على ثقافتهم وتوجهاتهم أكد (20%) من أفراد الإدارة العليا أنهم غيروا مبادئهم وقيمهم حسب توقعات الشركة، وكذلك (27%) من أفراد الإدارة الوسطى، و(47%) من أفراد الإدارة الدنيا (نجم، 2000).

المطلب الثالث: تفسير المدخل السياسي لأثر العولمة على الفساد

ترتبط الأسباب السياسية لممارسات الفساد بطبيعة المناخ السياسي القائم في الدولة، حيث تنتج هذه الممارسات عن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات أجهزة الدولة الحكومية وافقار الدولة إلى معايير للمحاسبة، وغياب الرقابة المؤسسية، مما يُسهّل الانحراف في سلوك الإداريين والسياسيين ويشجع عليه، وقد ربط الأدب السياسي الكلاسيكي الفساد بشكل نظام الحكم، فالأنظمة الديكتاتورية تميل إلى أن تكون فيها مستويات مرتفعة من الفساد حيث يكون عامل الفساد الأساسي من أعلى، كما قد يأتي الخطر من أسفل ويأخذ الفساد شكل التحلل الأفقي للمجتمع السياسي (فونتانا، 1996)، وبالمقابل

والمعتقدات للسيطرة الاجتماعية نتيجة لموت روح النظام الشيوعي وزوال دور الدين، وانتهاء السيطرة والإجراءات الانضباطية للنظام الاجتماعي بفعل التحول الديمقراطي، وفرض مجموعة من القيم الديمقراطية من قبل النخبة لا تتناسب مع الواقع الاجتماعي (فارهيجن، 1996)، وتشير الاستطلاعات التي تُجرى في هذه الدول إلى زيادة تقبل ممارسات الفساد كسلوك لتحقيق الأهداف، فقد أظهر أحد استطلاعات الرأي العام الذي أُجري في روسيا بعد سنوات قليلة من انهيار الاتحاد السوفيتي أن الروس يعتقدون أن أفضل طريقة للتقدم تكون من خلال الاتصالات والرشوة، وحينما طُلب منهم أن يختاروا المعيار المطلوب لكي تُصبح ثرياً اختار 88% منهم الاتصالات الشخصية و76% اختاروا الفساد و39% أشاروا إلى العمل الجاد (فتحي، 1999).

ومن جانب آخر، فإن العولمة تتضمن عملية التفكيك إلى جانب عملية التكامل وهي بذلك أدت إلى تنازع داخل الفرد بين منظومتين قيميتين إحداهما محلية والأخرى عالمية، فقد أدت العولمة إلى إحياء الخصوصيات وتساعد الانتماءات الأولية ووجود جماعات (ثقافات فرعية) من انتماءات قومية ودينية وعرقية تعارض فكرة التوحيد وتحقيق التجانس، وتسعى للدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافة الكونية، وهذا يعني انقسام المجتمع وتزايد الولاءات الضيقة (إبراهيم، 2003)، مما يسمح بالمزيد من ممارسات الفساد على أسس طائفية ودينية وعرقية.

وسواء أدت العولمة إلى إضعاف الروابط التقليدية (عملية التوحيد) أو ساهمت بإحياء الانتماءات الضيقة (عملية التفكيك)، فإنها تعمل على تراجع الولاء القومي وفقدان الشعور بالانتماء، مما يسمح بتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وبالتالي تزايد ممارسات الفساد، فالدولة القومية لم تعد قادرة على أن تكون الواسطة التي تربط الناس بالأرض، وهي تشهد تفككاً لما يربط الهوية بمنبعها التقليدي وهو الأمة (ساسن، 2001)، وتساعد العولمة على ذلك من خلال إضعاف الارتباط بين الفرد والدولة القومية، وبشكل يؤدي إلى التحلل من الرباط العاطفي بين الفرد والجغرافيا أو الإقليم أو الوطن، وهو الأمر الذي ساعد على إفراغ الدولة من محتواها السوسولوجي، وبذلك ترى فونتانا (Fontana) أن التغيرات السياسية والاقتصادية في الدولة الحديثة أدت إلى جعل فكرة أن الدولة هي الضمان الوحيد للحفاظ على المؤسسات، وحماية النظام السياسي من الفساد تقابل بشك متزايد، فقد أصبح التحكم في سكان الدول ذات الأراضي الإقليمية الواسعة أكثر صعوبة، كما أنهم أصبحوا أقل تجانساً في معتقداتهم الدينية وعاداتهم، وأصبحت الهويات المحلية مهمشة، والاستقلال الفردي يبدو

تمثل نهاية التاريخ (فوكوياما، 1993).

وهذا يعني وفق رؤية وتحليل المدخل السياسي أن الفساد سيقف في ظل العولمة، فعولمة القيم والمؤسسات الديمقراطية بما في ذلك تزايد الشفافية والمحاسبة والمساءلة وحكم القانون سيزيد من السيطرة على ظاهرة الفساد والحد من انتشارها، ويُمكن أن نصل إلى مثل هذه النتيجة من خلال مؤشرات تزايد عدد الحكومات الديمقراطية في العالم بما يصاحبها من ظهور وسائل الإعلام الحرة، والبيئة التي يُمكن فيها مناقشة هذه الظاهرة بعد أن كان الخوض فيها شيئاً محرماً، فقد ارتفع عدد الدول الديمقراطية (الحرّة: Free) من (43) دولة عام 1973 إلى (89) دولة عام 2014م، كما ارتفع عدد الدول ذات الديمقراطية الانتخابية من (69) دولة عام 1990م إلى (125) دولة عام 2014م، ورافق ذلك زيادة في أعداد الدول التي تتمتع بحرية الصحافة فهناك 63 دولة تُصنّف باعتبارها حرة من حيث حرية الصحافة و68 دولة تُصنّف شبه حرة (Freedom House, 2015).

ولعل أهم المبررات التي تُقدّم حول تأثير العولمة على الديمقراطية، وبالتالي على ممارسات الفساد، هي أن العولمة تُوفر إمكانات أو فرصاً للتحوّل الديمقراطي وترسيخ دعائم الديمقراطية، فهي تعمل على تقنين سيادة الدولة، فثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية، فالأولى تتضمن قوة أو سيطرة عليا شاملة وغير مجزأة وملزمة تمارسها الحكومة، بينما تقتض الديمقراطية قوة أو سيطرة محدودة مشتتة وجماعية تمارسها هيئات متعددة بالإضافة إلى الحكومة، وبالتالي فإضعاف السيادة تحت تأثير العولمة يُقدّم من حيث المبدأ فرصاً لتوسيع الديمقراطية (شولت، عولمة، 2004)، وبالتالي فرصاً أكبر لمكافحة الفساد والحد من ممارساته، ويرتبط بهذا التقنين لسيادة الدولة تراجع لمكانة السلطة السياسية بوصفها مركزاً للعلاقات السياسية والاجتماعية في العالم، والتي تُعد بدورها محوراً لممارسات الفساد التي تتيح لصانع القرار حرية التصرف، فتراجع مركزها ومكانتها يعني تراجع ممارسات الفساد ووجود آليات جديدة لمكافحة، ويأخذ هذا التراجع لمركز ومكانة السلطة السياسية المظاهر التالية- والتي تتفاوت بين الدول في حدتها وتسارعها- (عبد الحي، مقدمة، 2002):

1. تقليص صلاحيات الرؤساء بشكل عام: ويتجه التقليص إلى ثلاثة جوانب هي مدى الصلاحيات الممنوحة لهم، حيث تزايد الهيئات المشاركة في صنع القرار السياسي مما يضيق من مساحة الحركة المتاحة، أما الجانب الثاني فيتمثل في عدد مرات تسلم الرئيس السلطة، بحيث يجري الضغط نحو تقليص عددها أو تنصيبه على ما هو عليه

فإن الأنظمة الديمقراطية تميل إلى أن تكون فيها مستويات متدنية من الفساد، فالنظام الديمقراطي يتميز بوجود منظومة سياسية متكاملة ومجموعة من القيم والآليات المؤسسية القادرة على كبح ممارسات الفساد ومنع انتشارها، ومن ذلك الانتخابات والتعددية السياسية والحزبية، وفصل السلطات وحرية وسائل الإعلام.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي بشكل كبير في تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد، فقد استدعى التنافس بين المعسكرين خلال الحرب دعم أنظمة سياسية استبدادية حليفة وتقديم المعونات والمساعدات لها، والتغاضي عن كل أشكال الفساد التي تمارسها، وذلك بهدف تعزيز كل معسكر قوته أو ترويج أيديولوجيته، إلا أنه وبنهاية الحرب انهارت المبررات الأيديولوجية بدعم هذه الأنظمة والتغاضي عن فسادها، وتزايدت آليات الرقابة على المعونات التي تُقدّم لها خاصة مع بروز اقتصاد عالمي متكامل ينظر لظاهرة الفساد باعتبارها مشكلة لها مضاعفاتها العالمية وتمثل عائقاً أكبر الآن على حرية التجارة وحركة الاستثمارات (Theobald, 2002)، وكمؤشر على تزايد الاهتمام والانفتاح حول ممارسات الفساد في السنوات الأولى لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مقارنة بما سبقها، بينت إحدى الدراسات أن عدد المقالات التي ذكرت فيها كلمة الفساد في مجلة الإيكونومست وصحيفة الفاينانشيال تايمز- والتي تراوحت في المتوسط بين 229 مقالة سنوياً على مدار الفترة 1982-1987م وبين 502 مقالة سنوياً على مدار الفترة 1988-1992م- ارتفع إلى 1076 في عام 1993م، وإلى 1099 في عام 1994م، وإلى 1246 في عام 1995م (جلين، 2000).

وبعني ذلك أن ظاهرة الفساد لم تعد كما كانت في الماضي مشكلة وطنية تتعلق أساساً بالنظام السياسي الداخلي للدول، بل أن البُعد الدولي للمشكلة يتزايد باطراد، خاصة وأن العالم- كما يرى المدخل السياسي- يتجه أكثر فأكثر إلى الديمقراطية، فالعولمة السياسية تمثل سعيّاً متزايداً لتوحيد القيم السياسية وقواعد وأهداف العمل السياسي والتحويل للمزيد من السلطة نحو الأسفل، أي اللامركزية مع الانخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهوياً أو دولياً (حجاج، 2005)، ويترتب على عولمة هذه القيم سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية، والنزوع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان، وهي الفكرة التي يؤكد عليها فوكوياما (Fukuyama) بأن الديمقراطية الليبرالية قد تُشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي

الفساد بل بسبب أن البيئة السياسية قد تغيرت نحو المزيد من الشفافية والانفتاح، فمن أكبر التغيرات التي أثرت على المجال السياسي أن أصبحت الحكومات والمواطنون -وعلى حد سواء- يعيشون بشكل متزايد في بيئة معلومات واحدة (جيدنز، 1999).

من ناحية أخرى، فإن العولمة يمكن أن تُؤدِّد المزيد من ممارسات الفساد بتأثيرها السلبي على الديمقراطية، وذلك من خلال إضعاف المشاركة الشعبية ودورها في المحاسبة والرقابة، فالعولمة تغلب نُخب السوق على نخب الديمقراطية نتيجة لزيادتها حدة الاستقطاب الاجتماعي، بما يعنيه من اتساع دائرة النقابات الاجتماعي الناتج أساساً عن تطبيق سياسات اقتصاد السوق والخصخصة ونزع الحماية عن القطاعات الأفقر وتهميشها، ويعني ذلك أن القرارات التي يفترض أن تكون بيد الأغلبية في قضايا مثل الرفاه الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة والسلطة والتخطيط سوف تنتقل عملياً إلى يد النخبة المتميزة مالياً والمستثمرين الأجانب، وهذا يشير إلى أن اتجاه العولمة لا يؤدي إلى الديمقراطية لأنه يهدم أهم متطلباتها وقواعدها الأساسية وهي المساواة السياسية (الدسوقي، 2000). ويرتبط بذلك استثناء المواطنين العاديين من معادلة المساءلة العامة، وتزايد تمركز القوة الاقتصادية والسياسية بيد الطبقة التجارية الكبيرة، والتي يتم إعادة هيكلة القطاع العام لمصلحتها وعلى حساب القطاعات الفقيرة من السكان (الحق، 2000)، مما يضعف المشاركة والمساءلة السياسية، وبالتالي تزايد ممارسات الفساد.

كما أن النزعة الفردية التي تعززها العولمة في مقابل النزعة الجماعية والقيم المشتركة والاهتمامات العامة تخلق حالة من اللامبالاة والصمت والسلبية السياسية، وتُضعف من المشاركة الشعبية ودورها في الرقابة على أعمال السلطة والمسؤولين، ويُشير إلى ذلك التراجع المستمر في مستوى المشاركة السياسية بشكل عام، فقد تراجع مستواها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية من 63,06% عام 1960 إلى 54,62% عام 2012م، ويُلاحظ أن هناك تراجعاً في المشاركة في الانتخابات التشريعية وبخاصة حين لا تتوافق مع انتخابات رئاسية حيث كانت بنسبة 37,32% عام 2006 و38,46% عام 2010، وفي بريطانيا تراجعت نسبة المقترعين في الانتخابات التشريعية من 81,59% عام 1950 إلى 61,06% عام 2010، وقد بلغت 57,56% عام 2001م (IDEA، 2014)، وهي أدنى نسبة منذ مُنح حق الانتخاب للجميع عام 1918م (شات، 2003)، ويُضاف إلى ذلك أن موجة عولمة الديمقراطية التي يشهدها العالم تبدو غير متناغمة وغير متماثلة، فهناك الديمقراطية

الآن، فيما ينصب التقليل الثالث على سنوات الولاية الواحدة، حيث يغلب على هذا الاتجاه حصر المدة بين أربع إلى ست سنوات.

2. اتساع المشاركة: ويتعلق ذلك بتزايد عدد وحدات صنع القرار، وكذلك في دور المجتمع المدني ودور المرأة والأحزاب.

وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في العالم، حيث ارتفعت أعدادها من 1083 منظمة غير حكومية عام 1914 إلى أكثر من 37 ألف منظمة بنهاية عام 2000 تم تسجيل خمسين تقريباً في التسعينات (UNDP، 2002)، واليوم تعترف الأمم المتحدة بحوالي 40 ألف منظمة غير حكومية دولية، مع العلم أن هناك ملايين أخرى من هذه المنظمات موجودة داخل الدول (مكتب برامج الإعلام، 2012)، وفيما يتعلق بالمرأة فقد تزايد دورها ومشاركتها على الرغم من التفاوت بين الدول، حيث تحظى المرأة اليوم بحوالي 20% من المقاعد البرلمانية على المستوى العالمي، بينما كانت حصتها من هذه المقاعد أقل من 11% عام 1975 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014).

وقد ساهمت العولمة في زيادة تعريض صانعي القرار في الدول لمزيد من الضغوط بهدف تحقيق مساءلة وشفافية أكبر في عملية صنع القرار، فالانتشار الواسع للمعلومات والتكنولوجيا - وهي بذاتها سمة من سمات العولمة - والانخراط الأعلى في المجتمع المدني - وغالباً بالتحالف مع شركاء عالميين - والدور الأكبر والأكثر استقلالاً لوسائل الإعلام - وهي أيضاً مؤيدة ومحمية من مجموعات دولية -، كلها آليات خلقت واقعاً جديداً لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي مهما كانت درجة سلطوته أن يُخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي، كما أنها تزيد من قدرة المواطن والرأي العام على مراقبة أنشطة الحكومة وتجعل أداء المسؤول مراقباً في تنفيذ السياسات (غرندل، 2002)، ويرتبط بذلك ظهور العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد على المستوى العالمي، فيما يمكن تسميته بعولمة جهود مكافحة الفساد.

ونتيجة لهذه الميكنزمات التي تفرضها العولمة فإن فكرة الجو المقدس (Sphere Sacred) لأنشطة الدولة أخذت تخضع تدريجياً للمقتضيات الديمقراطية للانفتاح الداخلي والدولي للدولة وللأمور العامة، وأصبح الاستمرار بالتلاعب الخفي بالحقائق صعباً بدرجة متزايدة (هيئة الأمم المتحدة، 1994). ولذلك يرى جيدنز (Giddens) أن اتهامات الفساد التي تواجهها الحكومات حول العالم في السنوات الأخيرة، لا يرجع سببها إلى تزايد

دولي من مصلحتها المادية تبني الممارسات السياسية والتجارية، التي تتسق مع تلك الخاصة بشركاء الاستثمار والتجارة الأجنبي، مما يدفع باتجاه توجه ديمقراطي أكثر، وبنية سياسية مهياً بشكل أكبر لمكافحة الفساد المحلي (Gerring, 2005).

ويضاف إلى ذلك أن تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة المرتبطة بالعولمة ستساعد على تحسين توفير وتقديم الخدمات ضمن مشاريع (الحكومة الالكترونية)، والذي يُقلل بدوره من حرية التصرف للموظفين، ويسمح للمواطنين بإجراء معاملات إدارية مباشرة مع قواعد بيانات حاسوبية (Rumel, 2004)، ويُحقق شفافية المعلومات عن الموردين والمشتريات الحكومية مع إمكانية تنفيذ عقود المشتريات والعطاءات إلكترونياً، وبما يمنع انتهاك القوانين واللوائح وممارسات الفساد (زين الدين، 2004).

وبالمقابل هناك من يرفض أفكار الليبرالية الجديدة، ويرى أن تحرير التجارة سوف يعني المزيد من الصراع على الأسواق، واتساع نطاق المنافسة الدولية التي تزيد من احتمالية قيام ما يشبه الحرب الاقتصادية وما يُحيط بها من مظاهر وممارسات كالاختراق والجاسوسية الاقتصادية وصولاً إلى أسرار المنافسين ورشوة المسؤولين الحكوميين للحصول على الامتيازات والتسهيلات حتى للبيروقراطيين الذين ما زالوا يتمتعون بسلطات ابتزاز رغم إلغاء التعريفات والحواجز، ففي الحد الأدنى قد يتسببوا بالتأخير والإعاقة البيروقراطية للحصول على العمولات والرشاوى (الأفندي، 1999).

ويعمل توسيع التكامل الاقتصادي وتعميقه وتطور نظام مالي دولي متشابك على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ وعلى صعوبة السيطرة عليه، فالعولمة المالية جعلت اكتشاف وتجميد وحجز المال الذي هو ثمرة أعمال غير مشروعة أمراً في منتهى الصعوبة، مما يفرض خطراً متزايداً على نزاهة النظام المالي الدولي، والذي لا يخضع للسيطرة الوطنية إلاً بشكل جزئي مما يزيد من فرص ممارسات الفساد (جلين، 2000)، وقد تطور ذلك مع ظهور المصارف الافتراضية (Cyber Banks) عبر الانترنت التي تتم العمليات من خلالها بسرية تامة، فمن الصعوبة بمكان تحديد هوية الأفراد المتعاملين أو الجهات التي تقوم بعملية التحويل عبرها (بن يونس، 2004).

كما يرى الاتجاه الرافض لأفكار الليبرالية الجديدة أن الخصخصة تخلق في حد ذاتها حوافز جديدة للفساد تتمثل بالرشاوى والمحاباة التي تُمارس في عمليات بيع المؤسسات الحكومية، وأن الدفع قد لا يكون للفوز بمزاد الخصخصة فقط

الانتخابية في معظم دول العالم الثالث التي تقتصر فقط على التعددية الحزبية وحق الانتخاب وهي الأقل قدرة على مكافحة الفساد، في المقابل هناك الديمقراطية الليبرالية في الدول الصناعية التي تعطي أولوية لقيم الحرية السياسية والحرية المدنية (عبد الحي، آفاق، 2002)، وتبدو الأكثر قدرة من حيث السيطرة على الفساد ومكافحته.

المطلب الرابع: تفسير المدخل الاقتصادي لأثر العولمة على الفساد

إن تفسير الفساد من منظور العولمة يتمحور حول أفكار النظرية الليبرالية الجديدة التي تنظر للفساد باعتباره أحد الآثار التي تنشأ عن اتباع سياسة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، وبالتالي فهي ترى أن العولمة بما تفرضه من تحرير للاقتصاد والسوق المالي والتجارة، تؤدي إلى إعادة هيكلة الدولة و جعلها محدودة السلطة، وتُقلص بالتالي من مجالها إلى الحد الأدنى، بحيث ينحصر دورها في الوظيفة الحماائية، ومما يُضعف ممارسات الفساد وسلوك البحث عن ريع وتحقيق المكاسب الفردية من خلال أجهزة الدولة (Hatchcroft, 1997).

وتلعب عمليات الخصخصة كإحدى آليات العولمة دوراً مهماً في ذلك، بحيث تؤدي إلى التقليل من درجة الفساد من خلال رفع يد الحكومة عن الموجودات، وتحويل امتيازات ونشاطات موظفي الحكومة إلى خيار السوق، بمعنى أنها تُذيب من احتكارات الدولة وتحقق توازن السلطة المتروكة لتقدير المسؤولين، وتُخضع عملية إنتاج السلع والخدمات وتوزيع الموارد إلى نظام السوق بدلاً من الدولة والمسؤولين البيروقراطيين، الذين كانوا يتمتعون بالسلطة وحرية التصرف التي تُمكنهم من القيام بممارسات الفساد (ليكن، 2003)، كما أن الخصخصة بتقليصها القطاع العام تُساعد على محاربة الفساد المرتبط بتعيين الموظفين في الخدمة العامة، وسياسات وضع "عمال وموظفين وهميين" في قوائم الرواتب والأجور (كامارك، 2002).

وترى الليبرالية الجديدة أن تنامي حركة رؤوس الأموال عبر العالم والتنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية، يؤدي إلى المزيد من الجهود لمكافحة الفساد، فالفرص الضائعة في مجال التجارة والاستثمار سوف تتزايد بسرعة في الدول التي لا تقوم بتحسين إدارة حكمها، وبالتالي قد يُشكل هذا الجانب دافعاً جديداً لقيام الدول بإصلاح البنية التحتية لإدارتها والعمل على تحسينها، لتقليل فرص الفساد وتحسين بيئة العمل، وبالتالي جذب الاستثمارات (ويي، 2001)، كما أن اقتصاد العولمة المفتوح من المُحتمل أن يُلمي طبقة أعمال ذات توجه

الأكثر تضرراً من تطبيق السياسات الليبرالية وآليات العولمة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، حيث يعيش أفراد هذه الشرائح على المرتبات الثابتة والمكتسبة من العمل في الحكومة والقطاع العام، وقد ساء الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشرائح بشكل ملموس نتيجة لإلغاء الدعم المالي عن السلع والمواد الغذائية الضرورية، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وأسعار الطاقة، مما أدى إلى تدهور الأجور والمرتبات الحقيقية التي تنقضاها هذه الشرائح، ونظراً للمواقع المختلفة التي يشغلها أفراد هذه الشرائح في الوزارات وأجهزة الحكم المحلي، فقد كان الإمعان في البيروقراطية والروتين وبطء الإجراءات الوسيلة الأساسية لإجبار المواطنين على دفع الرشوة، وبذلك فقد تراقق تدهور مستوى معيشة هذه الشرائح تحت تأثير العولمة وسياساتها، مع نفشي الرشوة وممارسات الفساد في الأجهزة الحكومية (زكي، 1993)، وتشير التقديرات إلى أن ثلث السكان في 104 دول نامية أي أكثر من 1.75 مليار شخص يعانون الفقر المتعدد الأبعاد، ويعيش 1.44 مليار شخص فيها على 1.25 دولار أو أقل في اليوم، كما يعيش 2.6 مليار شخص على أقل من دولارين في اليوم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

كما أن العولمة تفرض ضغوطاً جديدة على هذه الشرائح تساهم في تزايد احتمال فسادها وتلقيها للرشاوى، وذلك من خلال تعميم ثقافة الاستهلاك وتنامي النزعة الاستهلاكية لدى المجتمعات، وتنامي التوقعات (Rising Expectations) بشكل عام، فالعولمة جعلت الاقتصاد وعملية إنتاج السلع مسألة ثقافية، بحيث أصبحت وسائل الإعلام والإعلان وسيطا بين الثقافة والاقتصاد لترويج السلع، وللقيام بعملية الإثارة الشعبية وتوزيع الصور الذهنية للسلع وتعميمها على صعيد عالمي، وبذلك انتشرت القيم والرموز والأساليب الاستهلاكية التي تدعم الميل الاستهلاكي وتخلق منه أسلوباً للتمييز الاجتماعي (جيمسون، 2001)، مما يعني أعباءً استهلاكية جديدة والتزامات كبيرة على الموظفين الحكوميين تدفعهم إلى استغلال وظائفهم وتعاطي الرشاوى للقيام بها.

أما عن تأثير التفاوت في توزيع الدخل والثروات على الفساد، فإن اتجاه العولمة ينطوي على تغليب قيمة الحرية على القيم الأخرى، وبالتالي تكيف قيم العدالة والمساواة لصالح الحرية، فالعولمة تدفع باتجاه التراتبية للقيم الاقتصادية بدلاً من التوازي، ويتمثل ذلك بأولوية حرية تدفق التجارة ورؤوس الأموال على المساواة في توزيع المكاسب من هذا التدفق (عبد الحي، 2006)، ويُفسر هذا التغليب للحرية على غيرها من القيم والأثر السلبي الذي تُحدثه آليات وسياسات العولمة المختلفة-

وإنما للحصول على دعم ومنافع احتكارية وتراخي في تطبيق اللوائح التنظيمية في المستقبل (أكرمان، 2000).

ويرتبط دور الشركات المتعددة الجنسية بهذا التحليل باعتبارها إحدى آليات العولمة، حيث تُمارس ما يُسمى بسلوك الاستحواذ على الدولة، فهي قد تدفع الرشاوى لدخول المناقصات أو للحصول على معلومات حولها أو للتأثير على عملية الاختيار والفوز بها، كما قد تُدفع الرشاوى للحصول على الامتيازات والخدمات الحكومية، ويُضاف إلى ذلك حوافز أخرى للرشوة تتعلق بالدفع مقابل التعاضى عن انتهاك الشركات للقوانين أو لحث الموظفين على تعقب انتهاكات المنافسين الآخرين، وقد ينتزع الموظفون منها رشاوى مقابل عدم مضايقتها بانتهاكات مزعومة (أكرمان، 1996).

ومن ناحية أخرى، تخلق العولمة ظروفاً اقتصادية تؤثر بشكل كبير على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، ولعل أهم جانب في ذلك يتعلق بتأثر الدولة ودورها وقدراتها، فالعولمة تعمل على إحلال دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه (State Welfare)، التي تفقد أولوياتها البنوية تدريجياً (بارتلسون، 2001)، وذلك من خلال الدعوة إلى تقليص دور الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية وخفض إنفاقها الحكومي على الأجور وبرامج الرعاية الاجتماعية، مقابل منح العديد من الإعفاءات والامتيازات والحوافز للمستثمرين، وفتح قطاعات الدولة للقطاع الخاص، وهذا يعني تآكل القدرة والحيوية السياسية للدولة لصالح معايير المنافسة والحرية الاقتصادية، وإحلال المعايير الخاصة للاستثمارات محل المعايير العامة، وانتهاء التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الكبير في مستويات الدخل (الدسوقي، 2000).

فقد هبطت الأجور في العديد من حكومات الدول هبوطاً سريعاً في السنوات الحديثة، نتيجة للضغوط المالية التي أجبرت هذه الحكومات على تقليص الإنفاق، حيث لجأت الدول المدينة إلى تقليص الدفقات أو تجميد الأجور استجابة للضغط المتواصل من المؤسسات المالية العالمية، كون هذه الطريقة تُعتبر أسهل سياسياً من القيام بطرد الموظفين بشكل انتقائي، وقد لجأ هؤلاء الموظفون الذين ابتلوا بالفقر نتيجة لذلك إلى تقبل الرشاوى كوسيلة لتعويض بعض من قيمة هذه الأجور الضائعة (أكرمان، 2003)، وقد كشفت إحدى الدراسات عن انخفاض في حصة الدخل الناتج عن العمل في 65 دولة من أصل 110 دول أي بنسبة 60% تقريباً في العقدين الماضيين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

وتعتبر الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة المتوسطة

الفساد وتحليلها لأثر العولمة عليها، يمكن أن نلاحظ تميز هذه المداخل بنظرة أحادية مجتزأة للفساد وأسبابه، وبالتالي تأثير العولمة على ممارساته، فكل مدخل من هذه المداخل ركز على بُعد واحد ضمن أسباب الفساد (فردية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية)، وحاول أن يدرس تأثير المعطيات والقيم المرتبطة بالعولمة على هذا البعد، وبذلك أهمل كل منها أهمية الأبعاد الأخرى التي قد تؤدي إلى الفساد وتزايد ممارساته أو تراجعها في ظل العولمة، مما يعني فقدان كل مدخل من هذه المداخل للشمولية في تحليل الفساد وتأثره بالمعطيات والتحويلات التي تفرضها العولمة.

وفي إطار تحليل المدخل الفردي/الأخلاقي لأسباب الفساد وتركيزه على الأخلاق والقيم الفردية، وبالتالي التنبؤ بتزايد ممارسات الفساد في ظل ظروف العولمة، فإنه يُلاحظ وجود مشكلة أساسية في هذا التحليل ترجع أساساً إلى صعوبة ملاحظة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد، نظراً لارتباطه بالنوايا غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة، كما أنه يتجاهل الأبعاد الأخرى لظاهرة الفساد والتي ترتبط بالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالاعتماد على الأخلاق لا يكفي لتشخيص هذه الظاهرة ومعالجتها.

ويضاف إلى ذلك صعوبة قياس الأخلاق وعدم وجود إجراءات عملية فيما يتعلق بمفهوم الاخلاق في الإدارة والسياسية، فما يُعتبر أخلاقاً من وجهة نظر البعض، قد يُصنف كعمل غير اخلاقي من وجهة نظر آخرين، وهو ما يمكن التذليل عليه بموقف المدرسة الوظيفية التي ترفض التحليل الفردي/الأخلاقي للفساد وتأثير العولمة عليه، وتحاول أن تُبين وجود دور وظيفي للفساد في المجتمع على المستوى الاقتصادي والسياسي، وكأنها بذلك تحاول نزع الصفة اللا أخلاقية عن ممارساته.

ويؤخذ على تفسير المدخل الاجتماعي للفساد ومدى تأثر ممارساته بالعولمة، أنه يُجسد نظرة قديمة لواقع النظم الاجتماعية في دول عالم اليوم- وخاصة في الدول النامية-، وهو ما يُبرر ولو جزئياً حالة الازدواجية التي يعتقد بها في تأثير العولمة على الفساد، كما ان المدخل الاجتماعي يظهر قاصراً أمام حالات الفساد الفردي والمنظم في الأجهزة الإدارية والحياة السياسية للكثير من الدول المتقدمة، والتي تكاد تختفي الولاءات والممارسات الجزئية فيها، واعادت مجتمعاتها على قواعد ونظم العمل القانونية في أجهزتها الحكومية.

وترى الدراسة أن المدخل السياسي- ورغم انتقاده بعدم الشمولية كحال المداخل الأخرى- هو الأكثر قدرة على تفسير أثر العولمة على ممارسات الفساد، وهو بتركيزه على قضية

يُفسر- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول وداخلها، والتفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل، الأمر الذي يعتبره المدخل الاقتصادي بيئة خصبة لمزيد من ممارسات الفساد على المستوى الداخلي والدولي، فقد اتسعت الفجوة بين أكثر الدول ثراءً وأشد الدول فقراً، فأكثر الدول ثراءً اليوم تفوق في ثرائها أكثر الدول ثراءً في عام 1970 بثلاث مرات، وأشد الدول فقراً هي أشد فقراً بنسبة 25% من أشد الدول فقراً في عام 1970، وفي عام 1970 كان دخل أي دولة تحل في الربع الأعلى من حيث توزيع الدخل العالمي أكثر بحوالي 23 مرة من دخل أي دولة تنتمي إلى الربع الأخير، وبحلول عام 2010 ارتفع هذا الفارق إلى 29 مرة، ومقابل كل دولة شهدت تحسناً نحو المساواة في الدخل في الأعوام العشرين و الثلاثين الماضية، ازداد الوضع سوءاً في أكثر من بلدين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

وتُفسر نظرية النظام الرأسمالي للعالم وليم بونجر (W. Bonger) تأثير هذه الأوضاع الاقتصادية على الفساد والجريمة بشكل عام، حيث ترى أن النظام الرأسمالي العالمي يُعزز النزعة الأنانية المسببة للممارسات غير المشروعة عند الأفراد، من خلال مجموعة الخصائص التي يتميز بها النظام الرأسمالي ويدفع باتجاهها كسيطرة الروح الفردية وفكرة الربح الفردي، كما أن النظام الرأسمالي بما ينهض عليه من ظلم صارخ وغياب للعدالة الاجتماعية إنما يُساهم في نمو الروح الفردية والنزعة الأنانية، سواء من جانب الرأسماليين في صورة ما يرتكبونه من جرائم اقتصادية، أو من جانب العمال أنفسهم بحثاً عن سبيل آخر غير مشروع لتحسين أحوالهم البائسة (عبد الخالق، 2001).

وتنسب نظرية التبعية (Dependency theory) الفساد السياسي والاقتصادي إلى الظروف الاقتصادية التي تفرضها العولمة وتعمل على تعميقها، وإلى علاقات التبعية والأنشطة الطفيلية السائدة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالي العالمي، فالفساد يُعتبر مظهراً معاصراً لأنماط التنمية المشوهة المفروضة على العالم الثالث من قِبَل الغرب، ووفقاً لمنظري التبعية فإن ما يسمى "بالتحالف الثلاثي" والعلاقة الخاصة بين دولة العالم الثالث، والبرجوازية المحلية، والبرجوازية الدولية هي التي تخلق الفساد، فيفضل مساعدة البرجوازية الدولية وأعضائها ودولها نجحت البرجوازية المحلية -بتوسط دولة العالم الثالث وموظفيها- في ضمان سيطرتها على الدولة، ووجدت الطبقة الحاكمة أن مصالحها تكمن في جعل نفسها منسجمة مع رأس المال العالمي وضد تطور الاقتصاد الوطني (Harrison, 1999). ومن خلال معالجة الدراسة للمداخل النظرية الأربعة لظاهرة

بمعطياتها وآلياتها المختلفة على ممارسات الفساد من خلال هذه المداخل، وذلك في إطار تفسير العلاقة بين العولمة والفساد السياسي والاقتصادي، والتعرف على البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخلقها العولمة وتؤثر من خلالها على ممارسات الفساد.

وقد انطلقت الدراسة من عدة فروض مفادها أن هناك علاقة مزدوجة تفرضها العولمة بمؤثراتها المختلفة على ممارسات الفساد، وأن هذا التأثير المزدوج للعولمة على ممارسات الفساد هو أكثر وضوحاً في الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية، وأن الديمقراطية ونشرها ضمن قيم ومعطيات العولمة هي القضية الأساسية التي يراهن عليها لدعم وتعزيز مكافحة الفساد.

ولفحص هذه الفروض فقد عالجت الدراسة مفهوم العولمة والاتجاهات الفكرية المختلفة التي تتولته انسجاماً مع اسلوب ثنائية تحليل الفكرة (الأثر الايجابي والسلبى) الذي استخدمته الدراسة لتسليط الضوء على الرؤى المختلفة في موضوع أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، كما تناولت الدراسة أبعاد العولمة المختلفة، والتي يشمل كل بُعد منها على عدة مؤشرات تُشكل بمجموعها آليات وقيم ومعطيات ظاهرة العولمة، كما تطرقت الدراسة لمفهوم الفساد وميزت بين الفساد السياسي والاقتصادي في النشاطات والموارد والممارسات، والأنواع المختلفة للفساد وفقاً لمعيار نطاق الفاعلين ومدى انتشار ممارساته، وأخيراً حاولت الدراسة بناء مداخل نظرية متميزة لتحليل أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

أولاً: إن دراسة أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي يمكن أن تتم من خلال أطر ومداخل نظرية يمثل كل منها تشخيصاً منفرداً لظاهرة الفساد، ويُعدّ تحليلاً مستقلاً لأسبابه الفردية/ الأخلاقية، الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، وبالتالي يمكن من خلالها التعرف على تأثير معطيات العولمة على ممارسات الفساد زيادةً أو نقصاناً.

ثانياً: إن تحليل أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي يتطلب تكاملاً بين المداخل النظرية الأربعة المذكورة، بحيث يتم التعامل مع معطيات العولمة وتأثيرها على ممارسات الفساد بنظرة شمولية، تأخذ كافة أبعاد التأثير بعين الاعتبار، ولا تركز على بُعد من أبعاد العولمة دون غيره، كما لا تقصر التحليل على سبب واحد من أسباب ممارسات الفساد، ووجود هذه المنهجية التكاملية في التعامل مع المداخل وتحليلها يُضعف من تأثير النظرية الاحادية التي يتسم بها كل مدخل، ومن الانتقادات الموجهة لها.

الديمقراطية يُعتبر الأكثر تكيفاً وانسجاماً مع معطيات الواقع، فالديمقراطية ظاهرة يمكن الاستدلال على مؤشراتها وقياسها في كل الدول، وهذا يُسهل إمكانية اختبار افتراضات وأفكار هذا المدخل وبالتالي الحكم على مدى مصداقيتها، وخاصة في ظل وجود اتجاه عالمي بتعزيز قيم الديمقراطية على مستوى الحكم، وهو ما تدفع قيم العولمة باتجاهه.

وينسجم تحليل المدخل السياسي للأثر الايجابي للعولمة على مكافحة الفساد وبالتالي تراجع مستوياته، مع افتراضه الأساسي بأن الفساد موجود في جميع الأنظمة السياسية ولكن بدرجات متفاوتة، فالنظم الديمقراطية لا تخلو من الفساد رغم كل الآليات المؤسسية التي تشتمل عليها، إلا أن الفساد في ظلها لا يتحول إلى ظاهرة ويبقى محصوراً- في أغلبه- في ممارسات فردية محدودة يمكن تطويقها والحد منها، بعكس النظم الاستبدادية التي يتحول فيها الفساد إلى ظاهرة قد لا يمكن استئصالها إلا بتغيير آليات الحكم.

وعلى الرغم من أهمية تحليل المدخل الاقتصادي وتركيزه على الظروف الاقتصادية الموضوعية كعوامل تُسهم العولمة في تحسينها أو تراجعها، وبالتالي تساعد على تغذية الميول نحو الفساد أو تقلل منه، إلا أن الطابع الأيديولوجي يظهر بشكل واضح في هذا المدخل بالمقارنة مع المداخل الأخرى، فمن ناحية تبرز أفكار الليبرالية الجديدة التي ترى في كل ما تفرضه العولمة من آليات على الصعيد الاقتصادي إيجابياً باتجاه التقليل من ممارسات الفساد، وتظهر من ناحية أخرى الأفكار المناهضة للرأسمالية بصورة جلية لتفرض إدعاءات الليبرالية الجديدة، وترى أن العولمة كمرحلة جديدة للرأسمالية تشكل بيئة حاضنة للمزيد من ممارسات الفساد، ومن ذلك أفكار مدرسة التبعية التي لا ترى في العولمة إلا شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار، مما يُفسر الازدواجية في تفسير المدخل الاقتصادي لأثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي.

وبعيداً عن هذه الاختلافات ذات الطابع الأيديولوجي، فإن القول بأن تحقيق التنمية- على اختلاف وسائل المدارس النظرية لتحقيقها بما في ذلك العولمة- كفيل بالقضاء على الفساد وأنه لا يوجد إلا في مرحلة تاريخية من حياة المجتمعات وهي المرحلة الانتقالية يبدو غير واقعي، فالمجتمعات على اختلاف مراحل تقدمها أو تخلفها الاقتصادي تعاني من ممارسات الفساد بما فيها الدول المتقدمة.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة في محاولة لبناء مداخل نظرية حول ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي وتحليل تأثير العولمة

وفقاً لتحليل المدخل الاقتصادي، حيث يُنظر لحرية التجارة والاستثمارات والتطور التكنولوجي وتراجع دور الدولة كأدوات تؤدي إلى تراجع ممارسات الفساد وتُحفز على مكافحته- كما يرى منظرو الليبرالية الجديدة مثلاً-، فالدولة في ظل العولمة وضمن محاولاتها لتحسين حجم تبادلها التجاري مع الخارج وجذب الاستثمارات تعتمد إلى المزيد من الجهود لمكافحة الفساد ورفع مستوى الجودة في أداء مؤسسات الدولة، كما تعمل على إلغاء جميع أشكال الحماية والدعم الحكومي، وما يتعلق بذلك من تراجع ممارسات المحسوبية والرشاوى التي تُدفع للحصول على معاملات تفضيلية.

ومن ناحية أخرى، فإن الظروف الاقتصادية التي تخلقها العولمة تُمثل عوامل مساعدة على المزيد من ممارسات الفساد، ومن ذلك تأثيرات تراجع دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية، وما ينتج عن آلياتها من تزايد معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والثروات، إضافة إلى الممارسات المرتبطة بالخصخصة ونشاط الشركات متعددة الجنسية، وتسهيلات النظام المالي والتجاري والتكنولوجي العالمي التي تزيد من صعوبة اكتشاف ممارسات الفساد، وصعوبة السيطرة عليها.

سادساً: أثبتت الدراسة أن الديمقراطية ونشرها ضمن قيم ومعيّيات العولمة هي القضية الأساسية التي يُراهن عليها لدعم وتعزيز مكافحة الفساد، وهو ما يُثبت الفرضية الثالثة للدراسة، فيما أن الاتجاه العام يشير إلى دور العولمة في تقديم التسهيلات والظروف المهيأة للتحوّل الديمقراطي فإنها بذلك سنقلّ من ممارسات الفساد، ويرتبط بذلك دور تكنولوجيا المعلومات في إضعاف قدرة الانظمة السياسية في السيطرة على قطاعات الرأي العام والأفراد وبما يزيد من متابعة وتداول قضايا الفساد والمساءلة عليها، وتحسين شفافية المعلومات على المشتريات والمعاملات الحكومية، وتزايد اطلاع الأفراد على التجارب السياسية للأخريين، وتزايد الضغوط التي تفرضها المنظمات الدولية على الدول الأعضاء فيها نحو مزيد من الديمقراطية.

ولكن هذا لا ينفي أن العولمة من ناحية أخرى قد تُشكل تهديداً للمشاركة الديمقراطية، وهذا قد يجعل انتهاج الديمقراطية مقتصرًا على جوانب الانتخابات والتعددية الحزبية دون أن تشمل وجود الحريات المدنية والسياسية والمحاسبة والمساءلة الحقيقية اللازمة لمكافحة الفساد والحد منه، وهنا تبدو العولمة وكأنها غيرت شكل الأنظمة السياسية دون تغيير مضمونها، مما يُضعف من تأثيرها الإيجابي في التقليل من الفساد ومكافحة ممارساته.

ثالثاً: تشمل العولمة مجموعة من الآليات والقيم والمعيّيات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ممارسات الفساد سلباً أو إيجاباً، ومن هذه المعطيّيات تزايد التكامل والترابط والتشابك بين القطاعات والنشاطات الاقتصادية على المستوى العالمي، وتزايد دور الشركات المتعددة الجنسية، وتزايد عمليات الخصخصة ونمو حركة التجارة والاستثمارات عبر الحدود، وتأثير المؤسسات المالية العالمية وتزايد تدخلها في الاقتصاديات الوطنية، وتراجع دور ووظيفة الدولة على الصعيد الداخلي وتقويض حدودها وسيادتها، وتزايد دور وتأثير التكنولوجيا وما تُقدمه من تسهيلات، إضافة إلى سيادة القيم المادية والفردية والنفعية، وتعميم ثقافة الاستهلاك، وتراجع الروابط التقليدية وزعزعة شرعية جميع القيم والمعايير ذات الطبيعة الاجتماعية، وتزايد الاتجاه نحو تعميم قيم الديمقراطية على المستوى العالمي.

رابعاً: خلّصت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً واضحاً في تحليل أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي بين المداخل الأربعة باختلاف وحدة التحليل، حيث يُلاحظ التأثير الطردي للعولمة على ممارسات الفساد من خلال تحليل المدخل الفردي/الأخلاقي، فهذه الممارسات مهيأة للنمو والتزايد بشكل أكبر نتيجة لما تُحدثه العولمة من تعزيز للقيم والنزعات الفردية والمادية، وتظهر حالة ازدواجية التأثير بشكل واضح في تحليل المدخلين الاجتماعي والاقتصادي، ويُلاحظ التأثير العكسي للعولمة على ممارسات الفساد وفقاً لتحليل المدخل السياسي الذي يعتمد الديمقراطية وتزايدها كقضية أساسية في التحليل.

كل ذلك يُشير إلى حالة من الازدواجية في تأثير العولمة على ممارسات الفساد، فهي من ناحية تُقلّل منها تحت تأثير آليات ومعيّيات تقرضها، ومن ناحية أخرى تُقدّم تسهيلات وظروفاً جديدة تؤدي إلى زيادة هذه الممارسات، وهو ما يُثبت الفرضية الأولى التي انطلقت منها الدراسة بوجود هذه الازدواجية في التأثير.

خامساً: أثبتت الدراسة أن التأثير المزدوج للعولمة على ممارسات الفساد هو أكثر وضوحاً في الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية للدراسة، ففي الجوانب الاجتماعية قد تزيد العولمة من ممارسات الفساد نتيجة لإضعاف الضوابط الاجتماعية أو تصاعد الولاءات الأولية أو مزاحمة الدولة على تشكيل الجانب السوسولوجي من قبل فاعلين جدد، ومن ناحية أخرى قد تُقلّل العولمة من ممارسات الفساد نتيجة لتراجع دور العلاقات الاجتماعية والشخصية، وبالتالي تقلص ممارسات الوساطة والمحابة. كما تبرز ازدواجية التأثير أيضاً في الجوانب الاقتصادية

التوصيات

الفساد، فلا بد من التعاطي مع معطيات العولمة باتجاه زيادة عقلنة ومأسسة النظم الاجتماعية وزيادة تكييف الروابط الآلية لحساب الروابط العضوية، مما يُضعف الولاءات الأولية والقبلية والأبوية لحساب ولاءات وطنية شاملة، ويساعد بالتالي على مكافحة ممارسات الفساد.

- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والأدوات التي توفرها- والتي تعمل العولمة على تعميمها- وتوظيفها في مجال مكافحة الفساد نظراً لدورها في تسهيل متابعة وتداول قضايا وممارسات الفساد والمساءلة عليها، وتحسين شفافية المعلومات على المعاملات الحكومية.
- ضرورة الاستفادة من عولمة جهود مكافحة الفساد على صعيد المنظمات الدولية، وما تعقده من اتفاقيات في هذا المجال- وخاصة الأمم المتحدة- وضرورة تكييف القانون الداخلي بما يتوافق مع مضمون هذه الاتفاقيات، وخاصة فيما يتعلق بوضع اجراءات تُجبر السياسيين والاحزاب السياسية على الاعلان بصراحة عن كيفية تمويل حملاتهم الانتخابية، وسن قوانين تجرم الرشوة الخارجية، والتعاون عبر الحدود لتسليم مقترفيها، واسترجاع الممتلكات أو الثروات المحتازة بشكل غير مشروع.

في سياق ما تقدم من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية للتقليل من آثار العولمة السلبية على ممارسات الفساد والاستفادة من جوانبها الايجابية باتجاه تعزيز مكافحته:

- ضرورة استغلال ظروف البيئة الدولية الدافعة باتجاه مزيد من الديمقراطية من خلال دفع عملية الاصلاح السياسي والتنمية السياسية وتعزيز الحكم الرشيد، وبما يكفل التقليل من مستويات الفساد، نتيجة لما توفره الديمقراطية من آليات تساهم في الحد من ممارسات الفساد، كالاقتخابات والتعددية السياسية وفصل السلطات وحرية الاعلام وضمان الشفافية والنزاهة في عمل المؤسسات الحكومية.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية، في ظل ما توفره العولمة من حالة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمارات، لتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، وبما ينعكس ايجاباً على تخفيض نسب الفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وزيادة مرتبات وأجور الموظفين وتحسين مستواهم المعيشي، مما يقلل بالضرورة من مستويات الفساد.
- تعزيز قيم المواطنة والمؤسسية وحكم القانون والمساواة وتكافؤ الفرص، والتي تساهم بشكل فاعل في مكافحة

المصادر والمراجع

- والتوزيع. ص162.
- ألبرو، م. (2004) السفر إلى ما بعد الثقافات المحلية، في العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص218-219.
- باربر، ب. (د.ت) عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص4.
- بارتلسون، ج. (2001) ثلاثة مفاهيم للعولمة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 106. ص39-40.
- الباز، ش. (2004) تعقيب، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص503.
- بنيجرو، ب. (2001) مستقبل السياسة: الأصول الأوروبية والحداثة كشرط عالمي، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 106. ص48-49.
- بدر الدين، إ. (1992)، ظاهرة الفساد السياسي، في الفساد السياسي: النظرية والتطبيق، تحرير: إكرام بدر الدين، القاهرة: دار الثقافة العربية. ص41.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010) تقرير التنمية البشرية، نيويورك: الأمم المتحدة. ص73-98.

- إبراهيم، ع. (2003) الحداثة والعولمة والمجتمع التقليدي، مجلة البحرين الثقافية، المنامة، العدد 34. ص13-14.
- أحمد، م. (2002) حول العولمة .. والأمن... والغذاء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149. ص64.
- أدا، ج. (1998) عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة: مطاينوس حبيب، ط1 دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. ص21.
- الأفندي، ن. (1999) الفساد والإفساد: ظاهرة عالمية، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 1600. ص35.
- أكرمان، س. (1996) الديمقراطية وتفشي الفساد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو- القاهرة، العدد 149. ص100-101.
- أكرمان، س. (2000)، الاقتصاد السياسي للفساد، في الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، ط1 القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر. ص75.
- أكرمان، س. (2003) الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة: فواد سروجي، ط1 عمان: الأهلية للنشر

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2014) تقرير التنمية البشرية، نيويورك: الأمم المتحدة. ص73.
- بن يونس، ع. وشاكير، ي. (2004) غسل الأموال عبر الإنترنت: موقف السياسة الجنائية، ط1 القاهرة: (د. ن.) ص247-248.
- البنك الدولي، (1997) تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، واشنطن. ص112.
- تانزي، ف. (1995) الفساد، والأنشطة الحكومية والأسواق، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد 32، العدد 4. ص24.
- توربون، ج. (2001) العولمات: الأبعاد، والموجات التاريخية، المؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 106. ص8.
- توفلر، أ. (1998) أشكال الصراعات المقبلة: حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة: صلاح عبدالله، ط1 بيروت: دار الأزمنة الحديثة. ص295-301.
- الجابري، م. (1998) العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، بيروت، العدد 228. ص18.
- جلين، ب. وآخرون. (2000) تعولم الفساد، في الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، ط1 القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر. ص29-39.
- جونستون، م. (1996) البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، العدد 149. ص29.
- الجوهري، ع. (2002) العولمة والانتماء الوطني: حالة مصر، في العولمة وأثرها في الدولة والمجتمع، ط1 أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص149.
- جينز، أ. (2002) بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 286. ص115.
- جينز، أ. (1999) الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيي الدين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص69-109.
- جيمسون، ف. (2001) العولمة والاستراتيجية السياسية، الثقافية العالمية، الكويت، العدد 104.
- حجاج، ق. (2005) العولمة والتنشئة السياسية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 159.
- الحق، م. (2000) أهمية المساعلة في ظل المنهج الجديد للحكم العام، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد 5، العدد 4. ص33-37.
- الحنيطي، م. (2003) الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية لدى الموظفين في الأجهزة الحكومية بالأردن: دراسة تحليلية ميدانية، دراسات: العلوم الإدارية، عمان، المجلد 30، العدد 2. ص398.
- داغر، م. (2001) علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظمتها: حالة دراسية من دولة عربية، ط1 أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص9-10.
- الدسوقي، أ. (2000) أثر العولمة على دور الدولة، في رؤية الشباب العربي للعولمة، تحرير: نيفين مسعد، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. ص129-148.
- دوركهايم، إ. (1982) في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: حافظ الجمالي، بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع. ص176.
- رامونيه، أ. (2000) توتاليتارية جيدة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 102. ص27.
- ربيع، م. ومقلد، إ. (1993) موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت. ص489.
- روبرتسون، ر. (1998) العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص27.
- روس، ج. (2001) الفكر الأخلاقي المعاصر، ط1 بيروت: عويدات للنشر والطباعة. ص13-17.
- زايد، أ. (2003) عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، الكويت، المجلد 32، العدد 1. ص12-13.
- زكي، ر. (1993) الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، ط1 القاهرة: سينا للنشر. ص127-129.
- زين الدين، ص. (2004) الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 155. ص94.
- ساسن، س. (2001) المدينة العالمية موقع استراتيجي -حدود جديدة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 108. ص78-93.
- سليم، م. (2003) العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152. ص10.
- سميث، س. وبيليس، ج. (2004) الجزء الأول من عولمة السياسة، في عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، ط1 دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص13.
- شات، ه. (2003) الديمقراطية الجديدة، بدائل لنظام عالمي ينهار، ط1 بيروت: الشركة العالمية للكتاب. ص219.
- شتا، أ. (1999) الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، ط1 القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. ص96-97.
- شولت، ج. (2004) التجارة والموارد المالية العالمية، في عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، ط1 دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص905.
- شولت، ج. (2004) عولمة السياسة العالمية، في عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، ط1 دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص57.
- عبد الحي، و. (2001) مقدمة، في العرب والعالم، تحرير: وليد عبد الحي، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع. ص5-18.
- عبد الحي، و. (2002) آفاق التحولات الدولية المعاصرة، في آفاق التحولات الدولية المعاصرة، تحرير: وليد عبد الحي، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص23.
- عبد الحي، و. (2002) مقدمة، في آفاق التحولات الدولية

- المعاصرة، تحرير: وليد عبد الحى، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص9.
- عبد الحى، و. (2005) مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 312. ص14.
- عبد الحى، و. (2006) أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة الرسالة، عمان، العدد 5. ص17-18.
- عبد الخالق، ج. ورمضان، أ. (2001) الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: (د.ن). ص206-214.
- عبد العظيم، ح. (2008) عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي: منهج نظري وعملي، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبدالله، ع. (1999) العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، الكويت، المجلد 28، العدد 2. ص81-82.
- غرنندل، م. (2002) مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة، في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: جوزيف س. ناي وجون دوناهايو، ط1 الرياض: مكتبة العبيكان. ص273.
- فارهيجن، ت. وتريمتروفا، أ. (1996) المصالح الشخصية والإدارة العامة تجربة أوروبا الوسطى والشرقية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد 1، العدد 2. ص62-65.
- فتحي، ش. (1999) حالة روسيا: أنماط الفساد وتكلفة الفساد، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 1600. ص25.
- فريد، م. (2001) الفساد: رؤية نظرية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 143. ص225.
- فوكوياما، ف. (1993) نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرين، بيروت: مركز الإنماء القومي. ص23.
- فونتانا، ب. (1996) جذور تقاليد قديمة، رسالة اليونسكو، اليونسكو - القاهرة، المجلد 49، العدد 2. ص11-12.
- كامارك، إ. (2002) العولمة وإصلاح الإدارة العامة، في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: جوزيف س. ناي، وجون د. دوناهايو، ط1 الرياض: مكتبة العبيكان. ص334-335.
- الكبيسي، ع. (2005) الفساد والعولمة: تزامن لا توأمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- كيدن، ج. (1984) أخلاقيات الخدمة العامة: ما العمل؟ في أخلاقيات الخدمة العامة: أطر مقارنة، تحرير: كينيث كيرنغهان، وداويفيدي، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية. ص167.
- لاتوش، س. (1998) العولمة ضد الأخلاق، شؤون الأوساط، بيروت، العدد 71. ص70-71.
- لاكوم، ب. (2003) الفساد، ترجمة: سوزان خليل، ط1 القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. ص43.
- ليكن، ر. (2003) وباء الفساد الكوني، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 119. ص117.
- مصطفى، ه. (1998) العولمة... دور جديد للدولة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 134. ص43.
- مكتب برامج الاعلام الخارجي، (2012) دليل المنظمات غير
- الحكومية، واشنطن: وزارة الخارجية الأمريكية. ص3.
- منظمة الشفافية الدولية (د.ت). نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، بيروت: المركز اللبناني للدراسات. ص16.
- ناي، ج. (2003) مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟، ترجمة: محمد البيجرمي، الرياض: مكتبة العبيكان. ص146-161.
- نجم، ن. (2000) أخلاقيات الإدارة العامة في عالم متغير، ط1 القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص93.
- هننتجتون، ص. (1993) النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سميرة فلو عبدو، ط1 بيروت: دار الساقى. ص78.
- هيئة الأمم المتحدة. (1994) الفساد في الحكومة، ترجمة: نادر أبو شيخة، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص78-137.
- ويي، ش. (2001) العولمة والتجربة الآسيوية، في العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: علي الصادق وعلي البلبل، أبو ظبي: صندوق النقد العربي. ص135-136.
- Andvig, J., And Others. (2000) Research on corruption: A Policy oriented survey, www.icgg.org. p12-18.
- Bicchieri, C., and Duffy. J. (1997), Corruption Cycles, political studies, vol45, Issue 3. p477.
- Clark, I. (1997) Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Centurey, Oxford: Oxford University Press. p186-194.
- Cox, R., (1994) Global Restructuring: Making Sense of the changing International Political Economy, IN. political economy and the changing global order, Editor: Richard Stubbs and Geoffrey underhill, London: Macmillan press LTD. p49.
- Freedom House, (2015) Freedom in the world country Rating, www.Freedomhouse.org.
- Gerring, J., and, Thacker, S. (2005) Do Neoliberal Policies Deter political corruption?, International Organization, 59, (1): 236-237.
- Harrison, G., (1999) Corruption, development theory and the boundaries of social change, Contemporary politics, 5, (3): 210.
- Hatchcroft, P. (1997) The politics of privilege: Assessing the impact of rents, corruption, and clientelism on third world development, Political Studies, XLV. p641-642.
- Hodess, R., (2004) Introduction, IN, Global Corruption Report, Transparency International, www.transparency.org. p11.
- Hofnung, M, (1996) The public purse and the private campaign: political Finance in Israel, IN, The corruption of politics and the politics of corruption, Edited by:

- conflict, Development in practice, vol. 11, Issue 5. p597.
- Theobald, R. (2002) Debate: Containing Corruption, Can the State Deliver?, New Political Economy, Vol.7, No.3. p436.
- UNDP, (2002) Human Development Report, Newyork: United Nations. p5.
- Vinod, H.D.(1999) Statistical analysis of corruption data and using the Internet to reduce corruption, Journal of Asian Economics, vol. 10, Issue 4 .p592.
- Waters, M. (2001) Globalization, New York: Routledge. P5.
- Wei, S. (2001) Corruption in Economic Development: Grease or Sand?, Economic Survey of Europe, Issue2. p101-102.
- Werlin, H. (2003) Poor Nations, Rich Nations: A Theory of Governance, public administration Review, Vol 63, Issue 3. P331.
- Werlin, H. (2005) Corruption in a Third World Country: Why Nigerians cannot Handle Garbage, World Affairs, Vol. 168, Issue 2. p81.
- Yeung, H., And Dicken, P. (2000) Economic Globalization And The Tropical World In The New Millennium: An Introduction, Singapore Journal of Tropical Geography, vol 21, Issue 3. p225.
- Michael Levi, and David Nelken, Oxford: Blackwell publishers. P196.
- Holton, R., (1998) Globalization and the Nation-state, London: Macmillan press. p52-80.
- IDEA for democracy and Electoral Assistance, (2015) Publications and databases, www.idea.int.
- Kuper, A, And Kuper, J. (1985), The Social Science Encyclopedia, London: Routledge. p164.
- Merriam-Webster. (1990) Webster's Ninth New Collegiate Dictionary, London: Merriam-Webster INC Publishers. p521.
- Nieuwbeerta, p., and others (2003) Street-Level corruption in Industrialized and developing countries, European Societies, vol 5, Issue2. p140-141.
- Robinson, M. (1998) Corruption and Development: An Introduction, European Journal of Development Research, vol. 10, Issue 1. p3.
- Rumel, M. (2004) Can Information and Communication Technology Help Reduce Corruption? How and Why Not, Perspectives on Global Development and Technology, Volume 3, Issue 3. p351-352.
- Sandholtz, W.(2003) International Integration and national corruption, International Organization, Vol 57, Issue 4.
- Seyf, A. (2001) Corruption and development: A study of

Political and Economic Corruption under Globalization: Theoretical Analytical Study

*Ramzy Mahmoud Radaideh**

ABSTRACT

The aim of the present study is to identify the effect of globalization with its mechanisms and values on the political and economic corruption. This study sheds light on the concept of globalization, its political, economic and cultural dimensions .It also discusses the concept, and forms of economic and political corruption. The study further considers the effect of globalization on corruption practices through four approaches: the individual, social, political ,and economic approaches. The study concludes that there is a dual effect of globalization on corruption practices. On one hand, globalization reduces political corruption through the influence of globalization mechanisms and realities. On the other hand, It offers facilitates and new conditions that lead to increasing such practices.

Keywords: Globalization, Economic and Political Corruption, Theoretical Approaches, Political Systems.

* Princess Sumaya University for Technology, Jordan. Received on 23/3/2015 and Accepted for Publication on 5/6/2015.